



النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"... خاصة بالإعضاء.

العدد الثاني والعشرون السنة الثامنة والعشرون نوفمبر (النصف الثاني) ١٩٩٢

رأينا

بسم الله الرحمن الرحيم

الصدمة

لقد اشتمل تقويم مسيرة التسوية، منذ افتتاح مؤتمر مدريد، وحتى نهاية الجولة السابعة، وكانت اوضح جملة، تعبر عن طبيعة ما جرى خلال عام ويزيد، هي: (ان المفاوضات لم تبدأ بعد).

اذن، فقد مرت سنة كاملة من حوار الطرشان، وهي السنة التي كان من المقرر، حسب رسالة الدعوة، ان تنتهي خلالها المرحلة الاولى من المفاوضات، لتبدأ المرحلة الانتقالية المؤقتة، باعتبارها المعبر المؤدي الى الحل الدائم، الذي يشمل الانسحاب الاسرائيلي الكامل من ارضنا المحتلة بما فيها القدس الشريف.

لقد دخلنا المفاوضات في ظروف ما قبل مدريد، ظروف ما بعد حفر الباطن، والمخطط الخبيث، الذي كان يهدف الى استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية عن عملية التسوية، تمهيدا لتصفيتها. وكانت الشروط المجحفة التي فرضت علينا، واستطعن تجاوز اعصارها المهلك، لنثبت للعالم اجمع، وفي مقدمتهم من وضعوا هذه الشروط، ان شعبنا في الارض المحتلة، ووفدنا المفاوض الشجاع من ابناء الارض المحتلة، هم طليعة فضالية صامدة من طلائع منظمة التحرير الفلسطينية. وان وحدة شعبنا في الداخل والخارج، وحدة لا تنقسم. وان منظمة التحرير الفلسطينية

■ الموقف يستدعي صدمة. بهذه الجملة ابتدا اجتماع القيادة الفلسطينية، لتقويم مسيرة التسوية بعد مرور عام ويزيد على مؤتمر مدريد. وكان لابد ان يصل النقاش والبحث الى تحديد نوع الصدمة وحجمها وتوقيتها، بحيث لا تشكل ردة فعل عكسية، تؤثر سلبا على مصلحة الشعب الفلسطيني.

لم تكن فكرة الانسحاب من عملية التسوية، وادارة الظاهر بدون تبرير او تفسير واردة. كما ان فكرة الاستمرار في المفاوضات، على الرغم من كل ما جرى او يجري او سيجري مستقبلا في السياق الراهن، كانت مرفوضة ايضا. وقد صغت وكأنها نتيجة لاذعان او اذعان، لا يمكن لقيادة الشعب الفلسطيني ان تقرها.

وتم تعليق اتخاذ القرار بشأن حضور الجولة الثامنة.. التي حدد لها موعد السابع من ديسمبر، او عدم الحضور سواء بتعليق المشاركة او بتأجيل الموعد، حتى تقلم ادارة كليتون رسميا متابعة مسيرة التسوية.

كان الاعلان عن تعليق القرار ضروريا، حيث كانت بعض التصريحات التي تسبق الاحداث، تتربص الى الصحف. ومن شأن ذلك ان يسيء الى مصداقية القيادة وجديتها.

لجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية

الحلقة السادسة

■ تناول الباب الخامس من نظام الرقابة الحركية وحماية العضوية مهام وصلاحيات رئيس اللجنة ونائبه. وهو امر لا يشكل اضافة لمهام وصلاحيات اللجنة ولكنه في نطاقها. اذن ان تناول هنا يتم على اساس التنظيم الداخلي لأعمال اللجنة وليس على اساس الاضافة الى مهامها وصلاحياتها.

وهو الامر الذي يفسر اناطة باب خاص لهذا الموضوع مستقلا عن الباب الذي سبقه. كذلك كان من الممكن ان يأتي موضوع الباب الخامس بعد الباب الخاص بتشكيل اللجنة. ولكن تخصيص هذا المكان له انما يعبر عن انه نتاج طبيعي للباين مع الثالث والرابع أي تشكيل اللجنة ومهامها وصلاحياتها.

وقد تضمن هذا الباب المادتين الثانية عشرة والثالثة عشرة ونصها:

"مادة (١٢) يمارس رئيس اللجنة المهام والصلاحيات التالية:

أ - رئاسة اجتماعات اللجنة العادية والاستثنائية والدعوة لها.

ب - التوقيع على الكتب والقرارات الصادرة عن اللجنة الى الجهات المختصة.

ج - التوقيع على أوامر الصرف والمهمات الخاصة بأعمال اللجنة.

ك - مناقشة القضايا التي تعدها اللجنة مع الجهات المعنية في الحركة.

هـ - الاشراف على متابعة وتنفيذ المهام الخاصة باللجنة وتنسيق الأعمال الادارية المتعلقة بها.

و - اعداد جدول الأعمال.

مادة (١٣): يتولى نائب رئيس اللجنة مهام وصلاحيات الرئيس أثناء غيابه".

ولدى قراءة نص هاتين المادتين معا لابد من ملاحظة ذلك التمايز الذي سبقته الإشارة اليه بين رئيس اللجنة ونائبه من حيث الحصانة المعطاه لرئيس اللجنة كونه منتخبا بصورة خاصة ومنفردة من قبل المؤتمر العام أو حتى بصورة استثنائية من قبل المجلس الثوري لهذه المرة استنادا على قرار من المؤتمر العام الخامس.

وعليه فان نائب رئيس اللجنة يستمد حصانته من الحصانة العامة للجنة وأعمالها، بينما تستمد اللجنة ككل جزءا من حصانته نتيجة لحصانة رئيسها في الأساس.

ويبدو أن نص المادة (١٣) قد جاء ليسحب مقدارا من الحصانة الى نائب الرئيس لدى قيامه بمهام الرئيس أثناء غيابه. وهي الحصانة التي يتمتع بها باسم اللجنة أساسا وليس في داخلها.

فموقف الرئيس داخل اللجنة يختلف عن موقف نائبه، إذ أن الرئيس يستمد حصانته من خارجها في الأساس.

من هنا يرد السؤال هل يمكن للجنة أن تجتمع في غياب رئيسها؟ من المنطقي والواجب أن نجعل الجواب ايجابيا لكي لا تتعطل أعمال اللجنة ومهامها نتيجة لأي طارئ. قد بطرا لرئيسها وهو الامر الذي لمسته المادة (١٣) بشكل ضمني كما عالجته الباب السادس بشكل صريح.

وبالنسبة للمادة (١٢) فان جميع بنودها واضحة ومحددة المعاني تقريبا، مع ضرورة الملاحظة في البند (و) ان صلاحية رئيس اللجنة ونائبه في حال غيابه هي اعداد جدول الأعمال وليس اقراره، والاعداد بهذه الصيغة يحمل معنى تقديم مشروع جدول الأعمال ولا يحمل معنى اقرار جدول الأعمال.

ومن المنطقي أن تقوم اللجنة بمناقشة المشروع وان يكون لها حق الاضافة أو الحذف منه قبل اقراره.

ولو لم تات المادة (١٣) لتسحب جميع صلاحيات ومهام الرئيس المنتخب من قبل المؤتمر العام وفقا للنظام الى نائبه المنتخب من قبل اللجنة ذاتها. لاعتبر الكثير من بنود المادة (١٢) حصرا من صلاحيات الرئيس.

أي لأمكن الاعتبار وفقا لذلك ان اعداد جدول الأعمال يعني تقريره من قبل الرئيس، وان الاجتماعات لا تتم بدون الرئيس سواء العادية أو الاستثنائية، وربما بشكل خاص الاستثنائية منها استنادا لنصوص لاحقة في المادتين (١٤) و(١٥).

ان نص المادة (١٣) هو الذي منع الانصراف الى

هذه المعاني وثبتت امكانية الاجتماع بدون الرئيس كما ثبت الحق في مناقشة جدول الأعمال.

لكن المشكلة تبرز في حال الخلاف بين اللجنة ورئيسها وهو الامر الذي يقتضي العودة الى المجلس الثوري نظرا للوضعية الخاصة التي يتمتع بها رئيس اللجنة عن باقي اعضائها. ويستطيع ان يتصرف المجلس الثوري حيال الرئيس هنا وفقا للاصول على قياس ما يتصرف به حيال الاطر أو الأشخاص المنتخبين لمواقعهم من قبل المؤتمر العام مباشرة. اما حيال باقي اعضاء اللجنة فانه يتصرف وفقا للاصول المتبعة حيال كل الذين ينتخبهم المجلس للجانته أو مهامه.

ان ذلك يعني انه في حال الخلاف لا تستطيع اللجنة ان تبت بأمر رئيسها.

وببقى السؤال هل نأخذ نص المادة (١٢) على سبيل الحصر، أم نأخذها بمعنى ابراز الصلاحيات الاساسية؟ يفترض منطق النصوص أن تؤخذ هذه الصلاحيات والمهام لرئيس اللجنة ونائبه الواردة في المادة (١٢) على سبيل الحصر، ويمكن الوصول الى أي توسع انطلاقا من هذه النصوص أي تأسيسا عليها وهو الامر الذي تتيحه مرونة النص وسعته.

يتضح من مواد هذا النظام أن كون رئيس اللجنة منتخبا من قبل المؤتمر العام وفقا للنظام الاساسي، لم ينعكس سوى في ميزة الحصانة الخاصة التي ارادها النظام.

ولدى العودة الى مجمل صلاحيات ومهام اللجنة الواردة في الباب الرابع من نظام الرقابة الحركية وحماية العضوية، فان هذا النظام لم يتطرق الى حدود سلطات اللجنة من حيث قدرتها على رد بعض الاجراءات أو القرارات. ويبدو ان السرف في ذلك كون اللجنة تمارس مهمتها باسم المجلس الثوري، وهو ما قد يعني ترك هذا الامر للمجلس كي يبت فيه. الا أن من المنطق والضروري عدم انتظام اجتماعات المجلس في بعض الامور الضرورية والطارئة خاصة وان للجنة الحق في أن تلتزم في اجتماع طارئ حيال مثل هذه الامور.

اذن لا يوجد ما يمنع ان يكون للجنة بعض السلطات التي لم يتطرق لها نظامها مثل سلطة رد بعض الاجراءات أو القرارات أو وقف تنفيذها ولو بشكل مؤقت والى ان يجتمع المجلس الثوري ويبت بشأنها بالمصادقة على قرار اللجنة الخاص بذلك أو يرد هذا القرار.

وفيفرض أن يكون محل هذه السلطة تلك الامور

البيئة والتي يعني الاستمرار في تنفيذها عدم القدرة على رد الامور الى نصائها فيما بعد. وهذا الامر يطرح سؤالا حول مدى السلطة الازامية للجنة حيال اللجنة المركزية أو المجلس الثوري. إذ يفترض في هذه اللجنة أن تمثل سلطة المجلس الثوري اثناء عدم انعقاده في أمور اختصاصها وصلاحياتها، وان تصادق على قراراتها المنطلقة من هذا التمثيل في المجلس الثوري لدى اول انعقاد لاحق له، وذلك لكي لا تتعطل آليات العمل المستند الى الحكمة من وجود هذه اللجنة أساسا.

أما بالنسبة للمجلس فان افتراض انتخاب رئيس اللجنة من قبل المؤتمر العام يعطيه ويعطي لجنته بعض الصلاحيات والدور لالزام المجلس بالتحديد بقرارات المؤتمر وتنفيذها وفي مقدمتها النظام الاساسي.

ان السؤال الذي يطرح نفسه أنه في حالة مخالفة قرارات المجلس الثوري للنظام أو لقرارات المؤتمر العام ما هو دور اللجنة؟ وكذلك في حال التقصير أو عدم الاقبال على تنفيذ تلك القرارات ومقتضيات النظام من قبل المجلس.

صحيح ان سلطة الرقابة في الأساس للمجلس الثوري وفقا للنظام. ولكن انتخاب رئيس لجنة الرقابة من قبل المؤتمر العام يعطيه اختصاصا ودورا في تفعيل رقابة المجلس من أجل تطبيق قرارات المؤتمر والالتزام بها.

وبشكل اولي وأساسي لا يوجد ما يمنع اللجنة من ان تتخذ المواقف اللازمة من أجل تنفيذ قرارات المؤتمر وفروضة والنظام الاساسي من قبل المجلس. بل ان من واجبا ان تحضر المجلس على ذلك في كل جلسة من جلساته.

ولكن المطلوب والسؤال هو حول المؤيدات لتلك القدرة في حال اصرار المجلس على عدم التقيد أو التنفيذ أو في حال فشله وعجزه.

من الواضح ان النظام الاساسي لم يعط هذه اللجنة على سبيل المثال حق دعوة مؤتمر عام استثنائي أو مجلس عام حيال المخالفات الخطيرة التي يرتكبها أو لا يمتنعها المجلس الثوري. ولكن يفترض من طبيعة دورها وتشكيلها أن تتمتع ببعض السلطات التي تعزز قدرتها الازامية بهذا الخصوص، وهو الامر الذي لم تعكسه بشكل مباشر أو واضح نصوص النظام الخاص بها.

ان على اللجنة عن طريق الممارسة وتكريس أعراف وتقاليدها عملها أن تتلافى نتائج صمت النظام عن بعض مناحي دورها وسلطاتها الطبيعية ليكون ذلك بمثابة الاستكمال العملي والواقعي لهذا النظام ■

موضوعات من الانتفاضة (٢٨)

ملاحظات علم الوضع التنظيمي في الأرض المحتلة بعد مرور عام علم مؤتمر محريد

■ قبل أكثر من عام بقليل انعقد مؤتمر محريد. وقد انعكس انعقاد المؤتمر على شباب "فتح" في الداخل، كما هو الحال في الخارج أيضا، على شكل حالة من القلق والارتباك، والخوف من المستقبل. فكان المرء في حينه يجد نفسه منقسما على نفسه ازاء تقييم ما يحصل، وكأنه يعاني من حالة من الانفصام. ولم يكن هذا الأمر مستغربا بل كان طبيعيا جدا، فطبيعة الحدث، والظروف التي أدت اليه والموضوع المطروح (مستقبل القضية الفلسطينية)، والجهات التي ترعى المؤتمر... الخ. كلها كفيلة بوضع المناضل في أشد حالات القلق والشك. فأمريكا التي خرجت للتو من حرب الخليج مثلا، والتي دمرت فيها طاقات الأمة وأوصلتها الى ما هي فيه من ضعف وتمزق وهوان، هي نفسها التي ترعى المؤتمر وتشرف عليه. ان كل هذه المسائل وغيرها لا تسمح للمناضل بالشعور بالامان والاطمئنان للمستقبل، ومما يزيد الطين بلة ان المناضلين أصبحوا مضطرين الى الدفاع عن مقولات ومواقف كانت في نظرهم قبل ذلك تعني الخيانة، وبدون أدنى شك فان مجرد انعقاد مؤتمر محريد قد أوقع التنظيم وقيادته في أزمة، سببها كل ما ذكر، كما أنه وضع القيادة التنظيمية أمام تحد كبير يتعلق بابتداع آليات وميكل عمل، وينى تخدم المواجهة، وتراعي

المتغيرات التي رأى فيها البعض خروجاً عن تقاليد فتح، بينما انخرط فيها البعض الآخر. ولم يكن هذا الأمر سهلا في البداية، وفي مواجهة متغير على هذا النحو من الخطورة، فجاءت الخطوات مرتبكة، والمواقف مترددة، بل متناقضة في أحيان كثيرة، وقد ترك هذا الأمر آثاره السلبية البالغة على التنظيم احباطا وشكوكا واختلافا وتخبط. كما أنه وفي نفس الوقت أدى الى تحفيز كثير من المناضلين على المواجهة، فجاء العام الأول من محريد كعام مميز على مستوى الأعمال البطولية وعمليات المواجهة التي عمت الوطن طولا وعرضا على الرغم من حالة الاحباط والقلق السائدة. وقد ساهمت السياسة التي اتبعها العدو في هذه المرحلة، في زيادة حالة الارتباك، ففي الوقت الذي سمح فيه باعطاء هامش للعمل العلني، كما سمح (او غرض الطرف) بتشكيل وعلان اللجان السياسية مثلا فإنه شن وفي نفس الوقت أقسى وأوسع حملات القتل والاعتقال للمناضلين والمطاردين (النواة الصلبة للانتفاضة)، ولم يكن يهدف من وراء ذلك الى زيادة درجة الارتباك داخل صفوف التنظيم فقط وإنما لدفع المناضلين الى الخروج من مكانهم تحت الضغط من جهة وتحت اغراء العمل العلني من جهة أخرى وقد نجح في بعض الاحيان. وقد وجد المناضلون أنفسهم ازاء موقف يتطلب

منهم خطة مزدوجة الأبعاد، فمن جهة أولى فان الواجب يقتضي الاستمرار في تعزيز روح المواجهة كخيار أساسي لا يبدل عنه، حيث الاحتلال لازال قائما، والقمع لازال مستمرا، كما أن المتغيرات الجارية تتطلب الاستفادة من الهامش المتاح والتلاؤم مع المستجدات. وفلا فقد ازدادت حدة المواجهة، خاصة على المستوى العسكري، كما تم توحيد الوضع الفتحاوي الى حد كبير بصورة أفضل مما كان عليه الحال سابقا حيث وقف على رأس العمل السياسي مجموعة من أفضل وانضج المناضلين الفتحاويين. واستمر الصراع مع العدو حول هذه المسألة. ولكنه كان مرا وقاسيا على المستوى الداخلي.

وفي هذا الطرف فقد أطلت الفتنة براسها، ومما زاد الأمر صعوبة انتشار حمى الانتخابات التي كانت سببا لزيادة الهوة، في مثل هذه الظروف، خاصة مع الاعتقاد بأن من يفوز في الانتخابات يمكن أن يسيطر على الشارع. وإذا كان هذا الأمر صحيحا في بعض جوانبه ولكن الأمانة تقتضي القول بأن الانتخابات أسفرت عن تعميق للخلافات، كما أنها نقلت الصراع للداخل سواء على مستوى التنظيم أو على المستوى الوطني، مما أدى الى هدر الكثير من الطاقات وخلق الكثير من المشكلات وقد عبر عن ذلك بتراجع في الفعاليات، واشتباكات بين فتح وحماس.

وقد تنبه المناضلون الى المخاطر الجارية، وأيقنوا بأن المواجهة مع العدو هي وحدها الكفيلة باعادة الأمور الى نصابها الصحيح، وكوسيلة أساسية لدرء الانقسام والفتنة. فجاء العام الأول حافلا بالأعمال البطولية. والتي توجت في نهاية العام باضراب المعتقلين وما توافق معه من حالة نهوض في الشارع وتصاعد في مستوى الفعاليات وبذلك فقد تم تجديد شباب الانتفاضة وصون الوحدة.

وعلى هذا النحو، فان الحكمة والصبر في معالجة الاختلاف في الرأي، والذهاب للمواجهة مع العدو لمنع الفتنة، وتجنب الأخطار التي كانت تلوح في الأفق، والتي كان العدو يهيئ الأجواء لها، فقد أعيد وضع الأمور في سياقها الصحيح، وتم تجنب الكثير من اللغام.

ولابد من القول بأن رأس الفتنة لازال يطل برأسه وأن هذا الأمر يقتضي مزيدا من الحكمة والصبر كما

يتطلب مزيدا من رفع وتيرة المواجهة ويكل أشكالها. وأنه لمن الخطأ الاعتقاد بأن التسوية تقتضي وقف العنف، كما أنه من الخطأ أيضا الاعتقاد بأن اثبات الوجود في الشارع يأتي عبر الصراع الداخلي. فاثبات الذات، وتقليل الأخطار التي تحملها التسوية لا يكون الا بتصعيد المواجهة، والمحافظة على الوحدة وان الصراع الداخلي لن يؤد الا الى تدمير الذات، وان الجميع خاسر في هذا الصراع.

ومن هنا فقد جاءت عملية عبير الوحيددي في مدينة البيرة عشية انعقاد المؤتمر في وقتها المناسب. وتعبيرا عن رؤيا فتحاوية صلبة، على الرغم من أن الكثيرين اعتقدوا في حينه بأن هذه العملية ليست من صنع فتح خاصة بعد أن أعلنت إحدى التنظيمات مسؤولياتها عن العملية، وانطلى الأمر على الكثيرين بمن فيهم شباب فتح. وذلك بسبب اعتقاد خاطئ لدى البعض مفاده أن العنف والعمل العسكري يتناقض مع التسوية.

وأخيرا فانه يمكن تلخيص جملة من الأخطاء أو المظاهر السلبية في التنظيم خلال هذا العام على النحو التالي:

- انتشار ظاهرة اللامبالاة في صفوف الكثيرين.
- تراجع درجة السرية عند المناضلين أو بعضهم، وخروج بعض المناضلين من تحت الأرض.
- الميل نحو العمل السياسي والعلني على حساب الناحية الميدانية..
- ازدياد حدة الصراع داخل التنظيم، كافراز من افرازات العمل العلني، وعدم الاقتناع ببعض التوجهات أو الأشخاص. وكذلك ارتفاع درجة الصراع بين فتح وعدد من التنظيمات.
- الانشغال في الانتخابات واعتبارها المعيار الأهم لمدى القوة واثبات الوجود.
- انتشار مقولات مثل (إذا كان الحكم الذاتي هو النتيجة، فلماذا اذن التضحية)؟ (لا مجال للعنف في ظل التسوية.. ووصل الأمر عند البعض الى الاعتقاد بأن "فتح" تخلت عن العمل المسلح.
- ولم يكن العدو بعيدا عن هذه الشائعات بهدف التشكيك، وبث الياس).
- وبرغم كل ذلك فان علينا أن نقر بأن العام الأول

على مديريه كان عاملا حافلا بالنضال، والعمليات على الرغم من كل السليبيات، وعلينا ازاء ذلك بان نبقي ممسكين بالخط الصحيح المتمثل بالتركيز على المواجهة مع العدو والاستفادة من هاشم العلي الذي ترافق مع مديريه، والتميز المستمر بين مهام ودور القوات الضاربة من جهة والتي تعتبر بمثابة جيش الثورة، وبين دور ومهام اللجان السياسية أو الوفد وأن نحافظ على التوازن في التعامل مع هذه جميعا، فلا يأخذ أي منها دور الآخر، بل يتكامل معه. كما أن على المناضلين المحافظة على أقصى درجات الجاهزية والفاعلية، وعدم السماح بتحول كل مامو ثانوي سلمي إلى رئيسي سواء على المستوى التنظيمي أو الوطني، وعلينا التقليل قدر الامكان من الانعكاسات السلبية والعوامل الضاغطة للمفاوضات على الميدان، وعلينا بالعكس من ذلك أن نجعل الميدان يؤثر على مجرى المفاوضات. وقبل ذلك الادراك بأن التنظيم ودوره يشكل أحد أهم عناصر المعادلة فعليا أن نولي أقصى درجات العناية والتوجيه. كما أن علينا أيضا إعادة تقييم التجربة وأخذ العبر منها.

وعلينا بأن نرى كيف تعامل العدو مع المفاوضات فلم تؤثر على مهام الجيش واجهزة الأمن، وأن هذا الجيش لم يبلغ مهامه، كما أن قاداته لم ينتقلوا إلى طاولة المفاوضات، فدورهم ليس هناك وإنما في الميدان واستمر الجيش في شن الحرب على المناضلين وبلا هوادة، وعلينا بالمقابل ومن خلال الميدان أن نجعل عدونا يدرك جيدا بأن موازين القوى ليست وحدها التي تقرر مصير الشعوب، فإرادة الشعوب والمناضلين وضد عزيمتهم. وعظيم تضحياتهم وانجازاتهم وقدرتهم على التعامل مع الأحداث والوقائع والمتغيرات. واستعدادهم المستمر للاستشهاد هي الأساس في تشكيل المسار، ومن بعدها تأتي موازين القوى.

وعلى التنظيم أن يدرك جيدا بأن واجبه لا يقتصر على أن يكون نموذجا في مواجهة العدو فقط بل أيضا في التعامل مع الجماهير. وفي مدى التماسك والقوة والوحدة داخل صفوفه، فعليه أن يكون نموذجا للوحدة، وحافظا لها. ومصدرا لاستقطاب كل المخلصين. كما أن عليه العمل على تعزيز الروح الثورية داخل صفوفه

باستمرار والعمل على كسب الطاقات الشابة أيضا ومد الثغرات والتقليل من السليبيات. ولندخل العام الثاني لمديريه، ونحن أكثر وحدة وتماسك وأقوى تصميمًا وعزيمة وإرادة ووعيا للمضي نحو تحقيق اهدافنا التي انطلقت وقاتلت من أجلها "فتح" وسقط على طريقها آلاف الشهداء رغم قسوة ومرارات الظروف.

(٢)

موضوعات في العمل التنظيمي

يحتاج العمل في الظروف السرية، إلى أن يتصف الكوادر والمناضلون، ومن ثم المجموعات بصفات تجعلهم قادرين على مواجهة اجراءات العدو ومستجدات الظروف، كما تسمح لهم بمواجهة العدو بأساليب وأشكال عمل لم يتعود عليها، بحيث تؤدي تؤدي إلى توجيه أقصى الضربات وأكثرها إبلا ما له.

كما أن من شأن هذه الصفات أيضا أن تساعد على ابتكار الحلول، ومواجهة المشكلات بالإضافة إلى مفاجأة الخصم بأساليب مستحدثة، وسوف نسلط الضوء هنا على ثلاثة من هذه الصفات الهامة وهي:

١ - المبادرة

تعتبر المبادرة عنصرا أساسيا من عناصر تكوين الشخصية القيادية وشخصية الكادر بصورة عامة. وهي تعني المقدرة على خلق الظروف وتهيئة الأجواء وتطوير الذات، وتجاوز الصعاب بشكل دائم ومستمر.

وبالعكس من ذلك فإن الكادر أو المجموعة التي تستسلم إلى الروتين، وتصبح أسيرة للجمود فذلك يفقدها حيوتها بشكل تدريجي وبالتالي ينقص فعاليتها. وهناك الكثير من المناضلين أو الخلايا التي انتهت أو وصلت إلى طريق مسدود بسبب عدم توفر هذه الصفة.

وتعني المبادرة في ظروف العمل السري. بأن على المناضل أن يتصرف وكأنه المسؤول عن كل شيء، وفي كل الأحوال، وأنه بالتالي المسؤول عن إيجاد المخرج الملأ في كل مره، وهو المسؤول أيضا عن تطوير الخطط والبرامج وآليات العمل.... الخ: وهذا لا يتناقض أبدا مع الالتزام والانضباط. ولكنه يعني العمل الدؤوب

والحيوية والمثابرة التي لا تكل.

٢ - الابداع والابتكار

يواجه العمل في ظروف الأرض المحتلة صعوبات جمّة، منها ما يتعلق بإجراءات العدو ومنها ما له علاقة بطبيعة العمل السري ذاته، وحتى لا يقع المناضلون والخلايا أسرى للروتين والروتين الرديء، ولكي يحافظ هؤلاء على الحيوية وحسن الأداء، ولكي لا يقعوا ضمن دائرة تفكير العدو وخططه وبرامجه عمله الامنية، فإنه لابد من توفر عنصري الابداع والابتكار.

ومن خلال توفر الابداع فإنه يمكن للمناضل والمجموعة أن تتفاجأ العدو من حيث لا يتوقع سواء في المكان أو الزمان أو الأسلوب والادوات وأشكال التمويه المختلفة... الخ. وبالطريقة "الأسلوب" الذي يؤدي إلى توجيه الضربات الموجعة له. وإيقاع أكبر الخسائر في صفوفه كما أن من شأن ذلك أن يساعد المناضلين على الإفلات دائما من مضائد العدو وأساليب خداعه.

ولهذا فإن الابداع والابتكار يعنيان التغيير المستمر على أساليب وعقلية العمل وبشكل مبدع وخلاق، وبما يقود إلى ابتعاد عملنا عن أن يكون عرضة لضربات العدو. فالعمل السري يؤدي إلى سقوط أشخاص ومجموعات في قبضة رجال الأمن، ويقوم هؤلاء بالإدلاء بمعلومات تتعلق بمختلف جوانب العمل، مما يساعد العدو على وضع الخطط والبرامج المضادة. وإذا لم يكن لدى هذه المجموعات القدرة على إجراء التغيير والتبديل والابداع في برامج عملها باستمرار فلا شك أنها سوف تكون عرضة للمخاطر وسوف تدفع ثمنها باهضا.

٣ - الاعتماد على الذات

يعتبر هذا الأمر عنصرا حيويا وأساسيا لكافة المناضلين والمجموعات السرية فهو وحده الكفيل بالاستفادة القصوى من الامكانيات المتاحة واستخدامها بصورة فعالة، ومن ثم تطوير هذه الامكانيات بعيدا عن التوكل أو اليأس الذي قد تفرضه على البعض قلة الامكانيات.

والاعتماد على الذات لا يشكل قانونا لنجاح الأفراد والمجموعات فقط، بل يتعداه إلى الثورات والحزب وحتى الدول، فهو الذي يصون الاستقلال في الرأي

والموقف والسياسة وبدونه فإنها قد تضطر إلى التبعية ومن هنا تبدأ نهايتها.

أما بالنسبة للمجموعات في الأرض المحتلة فإن الاعتماد على الذات، يعني عدم الاستسلام للضعف الذي يمليه قلة الامكانيات، كما يعني عدم اضاعة الوقت بالانتظار للتعليمات أو وصول السلاح أو مستلزمات العمل الأخرى من الخارج، وهو يعني البحث الجاد عن مصادر القوة وعناصر الاستمرار في العمل، والاستفادة من الامكانيات المتاحة مهما كانت ضئيلة من خلال حسن استخدامها والمراكمه عليها. وهو وحده الذي يبعد المناضلين عن أجواء الوهم.

ولابد من التذكير هنا بأن الكثير من المجموعات قد خرجت من دائرة الفعل لأنها ربطت نفسها بأوهام فاضحت أسيرة لأفكار نظرية حول السلاح والتدريب وقضايا أخرى بينما عزفت عن الاستفادة مما لديها من امكانيات خاصة بالنسبة إلى استخدام الوسائل الشعبية، ولهذا فإن الكثير من المجموعات اخذت طريقها إلى الخلف نتيجة لذلك بينما هناك الكثير من المناضلين والمجموعات الذين اثبتوا مقدرة عالية وكفاءة هائلة في استخدام الادوات والامكانيات المتاحة فصنعوا المعجزات وما عملية "كيبور" التي نفذتها إحدى المجموعات في قلب أحد معسكرات العدو قرب حيفا في بداية هذا العام، وعملية "دهورة باص" للعدو على طريق القدس تل ابيب قبل ثلاث سنوات تقريبا، وعشرات عمليات استخدام السكاكين بصورة فردية وجماعية، وبمشاركة المناضلات، إلا نماذج عظيمة من نماذج الاعتماد على الذات والاستفادة مما هو متاح والانطلاق منه نحو الامام.

فعلينا باستمرار أن نجعل من المبادرة والابداع والاعتماد على الذات وغيرها عناصر اساسية تبني عليها شخصية المناضل والكادر، كما علينا باستمرار العمل على تنميتها وتطويرها وتعميمها قدر الامكان سواء من خلال الممارسة، أو الاطلاع على التجارب، أو ضرب النموذج القدوة. وعلينا ان نلاحظ بأن هذه الصفات اذا ما تصافرت مع قناعات راسخة، وثقة عظيمة بالنصر، وخيال واسع يسمح بالابداع ويفضي المبادرة بالجهود القوية فإنها لا شك تصبح قادرة على صنع المعجزات والثورات وتحقيق أعظم الانتصارات ■

شكرا لميتران .. ولكن

■ لا شك في اننا ننظر الى نصف الكاس المملأ ونحن نشمن بعض المواقف الصديقة، ونحاول في مسعانا لتطوير تلك المواقف، ان نشير دوما الى النواحي الايجابية لتطويرها مستقبلا ونبتعد عن النواحي السلبية الكامنة في ذلك الموقف الصديق. والعمل على التخلص منها او تضيق هامشها.

ونظرتنا للمواقف الصديقة وتقييمنا لها، يختلف عن نظرتنا للمواقف الشقية وتقييمنا لها أو للمواقف الحليفة، ناهيك عن المواقف الملتزمة معنا.

ان موقف "فرنسا" المتميز داخل المجموعة الأوروبية من حيث نظرتها لقضية الشرق الاوسط والتي جوهرها قضية فلسطين، دفع بالمجموعة الأوروبية الى اتخاذ مواقف متقدمة عن الموقف الأمريكي من حيث الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية - بتفاوت بين الدول والتعامل معها - والاعتراف بحق الفلسطينيين في اقامة وطن لهم، وكان ذلك واضحا في البيانات الصادرة عن اجتماعات دول السوق الأوروبية المشتركة وخاصة بيان مدينة البندقية المشهور.

ولذا لم تات تصريحات الرئيس الفرنسي ميتران في فلسطين المحتلة بالشئ الجديد أو بالموقف الجديد نحو منظمة التحرير الفلسطينية أو نحو القرارات الدولية ففرنسا ملتزمة بها، التزامها بالشرعية الدولية، ولكن الجديد كان في مكان وزمان تلك التصريحات.

ففي المؤتمر الصحفي الذي عقده مساء ١٩٩٢/١١/٢٦ عقب انتهاء زيارته لفلسطين المحتلة ولقائه قادة العدو الصهيوني في اسرائيل، أكد على ان "منظمة التحرير موجودة" وأنه لا يمكن حرمان شعب من وطن وهيئات حاكمة ومن ثم دولة. ودعا للتقدم خطوة خطوة نحو السلام بدلا من سياسة الكل أو لا شيء التي لم تعط شيئا حتى الان. وأشار الى ان الدولة الفلسطينية اعترفت بها الامم المتحدة وقت انشاء دولة اسرائيل وقد نشأت احدى هاتين الدولتين بقوة وشجاعة وهذا أفضل ونحن نرحب تماما بوجودهما وسبل أمنهما، أما الدولة الاخرى فقد بقيت معطلة ولكن الحق قائم ومن الصعب

على شعب ان يعيش بدون وطن ومن الصعب للغاية على شعب ان يعيش في وطن بدون هيئات خاصة به.

واعتبر ميتران الانتخابات في الاراضي المحتلة لا تتم الا اذا قرر الزعماء الفلسطينيون في الاراضي المحتلة ذلك وبالاتفاق مع قيادتهم في منظمة التحرير الفلسطينية وهذه الانتخابات اذا كانت نزيهة، فهي افضل طريق للسلام وان الانتقال الى الديمقراطية، انتقال ضروري لان الديمقراطية والسلام متلازمان.

هذه الاقوال المنسوبة للرئيس ميتران جاءت بها وكالات الانباء وخاصة وكالة رويتر وف.ب. وتم نشرها. وقد تلقت منظمة التحرير الفلسطينية هذا الموقف، ونشرت "وفا" وكالة الانباء الفلسطينية في (٢٧-١١) تصريحها لمصدر رسمي فلسطيني يقدر فيه عاليا الموقف الشجاع والمبدئي الذي عبر عنه الرئيس ميتران وأشار بحكمة وحكمة الرئيس الذي حدد بدقة المتطلبات الضرورية لانجاز السلام العادل في المنطقة.

وعودا على بدء، فان هذا الموقف كان هو نصف الكاس المملأ، كان كلاما في كلام، واستمع الى كلام. وكان لا بد من ان تصدر كلاما جميلا ردا على الكلام الجميل والموقف الشجاع.

ان تقديرنا للموقف الفرنسي وتثمينا له، في زمانه ومكانه لا يلغي تطلعاتنا الى تطوير الموقف الفرنسي حتى لا يتوقف عند حدود الدعاء لنا بطول العمر حتى يتحقق قرار الامم المتحدة القاضي بانشاء دولة عربية في فلسطين الى جانب دولة اسرائيل، وان الرئيس ميتران ليس وسيطا بين اسرائيل والفلسطينيين رغم تصريحه بان الفلسطينيين ينتظرون من الدول الصديقة ان تساعد الى اقصى حد بفضل علاقاتها...

فهل هذا يعني ان "العدو الصهيوني في اسرائيل" رفض وساطة ميتران ورفض منه التدخل في شروط عملية السلام؟؟

لقد اشار ميتران، ضمنا الى هذا الامر بقوله انه ليس لديه ما يمليه على اسرائيل.. وان من شأن حكومة اسرائيل ان تقرر مع من تتفاوض معه..

اذن هناك، عرض لوجهة النظر الفرنسية - ونشكرهم عليها - دون الطلب أو الضغط أو المحاورة في تبنيها أو الهرب منها، والتسليم الكامل بوجهة النظر الاسرائيلية..

حتى ان مواقف الوفد الفلسطيني الذي التقى بميتران ورولان دوما، ومعارضه عليهم، لم يستحق من رولان دوما سوى القول: انه اكتفى بسماع وجهة نظر الفلسطينيين.. (وماذا بعد الاستماع؟؟) وان كانت هي الجملة التي تطرح برنامج عمل للفلسطينيين باتجاه فرنسا واوربا في المرحلة القادمة، لتطوير "التصريح" الى مواقف عملية.

ويبدو لنا ان الوضع العربي عامة والفلسطيني خاصة ونظرة فرنسا التقييمية لهذه الاوضاع، وصلت الى اننا بحاجة فقط الى "اربعة ملايين دولار" تقدم كمعونة للاراضي المحتلة والاستعداد لتدريب مائة فلسطيني على المهارات اللازمة للحكم الذاتي في الاراضي المحتلة.. وحتى هذه المعونة قد يطلب ثمنها من الشعب الفلسطيني من خلال ما قاله اسحق رابين بأنه طلب من ميتران ان تستخدم فرنسا نفوذها لانهايم الفلسطينيين ان عليهم قبول عملية السلام على مراحل تتضمن مرحلة مؤقتة مدتها خمس سنوات قبل تحديد وضع نهائي للاراضي المحتلة..!!

ان مدارس وطلبة فلسطين المحتلة، بحاجة الى التقنيات المتقدمة والى ادخال اجهزة الكمبيوتر في برامجها، لأنها نتيجة للاحتلال متخلفة عن المدارس الصهيونية، وكنا نعتقد بأنها ستحظى بالرعاية الفرنسية التي تعهدت بتزويد كافة المدارس الاسرائيلية باجهزة الكمبيوتر على حساب باريس بتكلفة قدرها مئتي مليون دولار على مدار ثلاث سنوات!! اضافة الى اقامة صندوق للبحوث في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتطوير الصناعي برأسمال قدره مائة مليون فرنك فرنسي..

ويبدو ان بعض المعلومات المتوفرة لدى الفرنسيين افادت بان الصحة العامة متوفرة لدى المواطنين الفلسطينيين، وشبكة تنقلاتهم عصرية بما فيها السكك الحديدية!! كما ان الصحراء الفلسطينية غنية بالعلماء والباحثين وبمشاريع الاستصلاح، ومن هنا، فان الاتفاقات يجب ان تعقد مع الجانب "الاسرائيلي" المتضررا!! وفعلا، يتم توقيع خمسة اتفاقات تعاون بين فرنسا و"اسرائيل" تشمل كل ما سبق ذكره، ويضاعف حجم التجارة مع اسرائيل الى خمسة اضعاف.

لقد استحوذت زيارة "ميتران" الى فلسطين المحتلة، الوصف الذي وصفه ايها وزير خارجية العدو الصهيوني

في اسرائيل، "انها تعبير عن صداقة ثقافية وسياسية وفكرية"!!.. وفوق ذلك كله، لا بد ان نشير الى موقف الرئيس ميتران، من المقاطعة العربية المشروعة والتي تقرها كل الشرائع الدولية في محاصرة بعض الدول حتى تسلم بالقرار الدولي - وهذا ما تفعله الامم المتحدة تجاه الصرب، والعراق وليبيا، ولكن لميتران موقف آخر، اذ وعد "حاييم ميرتزوغ"، رئيس الكيان الصهيوني في اسرائيل بالقيام بمبادرات ويترجمها الى افعال بهدف اقناع شركائه في المجموعة الاقتصادية الأوروبية باتباع المثل الفرنسي عبر رفض أية فكرة لمقاطعة اسرائيل، وشجب ميتران "الممارسات اللااخلاقية" للشركات التي تخضع لضغوطات بلدان الجامعة العربية وتقبل الالتزام بعدم التعامل مع اسرائيل!!.

ويتلقف "ميرتزوغ" مواقف "ميتران" ليدعوه للمزيد من تقديم الدعم والاعانة لاستيعاب مئات الالوف أو ربما الملايين من اليهود الذي سيأتون في الاعوام القادمة الى اسرائيل وضرورة العمل على الغاء المقاطعة العربية.. تعتبر زيارة ميتران للكيان الصهيوني في اسرائيل مع ٢٥٠ شخصية سياسية وصناعية في عدادهم وزراء الخارجية، التجارة، والصناعة، المواصلات، والصحة والعلوم والقضاء وكبار رجال الصناعة والاعمال الفرنسيين، الثانية له كرئيس دولة والثامنة كأمين عام الحزب الاشتراكي الفرنسي.

ونختم بان "ميتران" الذي أعلن أنه ليس وسيطا بين الفلسطينيين والاسرائيليين قبل بان ينتقل للمجموعة الاقتصادية الأوروبية طلبا اسرائيليا بتخصيص جزء كبير من أموال الصندوق الأوروبي للتنمية لمشروعات مشتركة في الشرق الاوسط!!، وذلك بتخصيص مبلغ وقدره ١٠٢٣ مليار دولار!!.

وقال ميتران ان هذه المساعدة التنموية قد تقدم حافزا للسلام في المنطقة.. وبعد كل هذه الملايين والاتفاقات التي وقعت في "اسرائيل"، وبعد الكلام الجميل الذي اطلق لصالح منظمة التحرير الفلسطينية، الا يحق لنا القول ان السيف قد منح لاعدائنا، اما الدعاء فهو لنا..

ورغم ذلك، فان "قراءة الزيارة" لا يجوز ان تلغي أي جانب من جوانبها، اذا أردنا معرفة الحقيقة كما هي في الواقع "لا كما نرغب أن تكون، لكي نعمل كثيرا باتجاه تطوير مواقف ومواقع الآخرين باتجاه حقوقنا ودعمها.. وتقليص دعمهم لدولة الاحتلال الصهيوني ■

نعم لكل فلسطين في مواجهة مشروع "إسرائيل الكبرى"

■ في خضم المعارك المتواصلة التي يخوضها الشعب الفلسطيني في سبيل تحرير وطنه من الاحتلال الصهيوني، تبرز بعض الأولويات النضالية حسب طبيعة المرحلة النضالية المرتبطة بالزمان وما يفرزه من قوى وعلاقات مؤثرة ومتأثرة بمجريات العمل الثوري في المرحلة المقصودة.

فصار من المصطلحات المطروحة للتعامل مصطلح "الهدف الوسيط" ولا "الهدف الاستراتيجي"، وبينت أدبيات حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" الشروط الخاصة التي بواسطتها نطلق على الهدف "مصطلح الهدف الوسيط"، وأهم هذه الشروط، أن يكون الهدف مقدمة ومحطة للوصول الى الهدف الاستراتيجي، ولا يكون بأي حال من الأحوال معوقا للوصول للهدف النهائي ناهيك عن أن يكون لأغيا له.

ولاشك في أن الهدف الاستراتيجي يبقى واضحا في الاعداد الثوري والبرامج الثورية التي تضعها "الحركة" وعلى أساسها تتم التعبئة والتأطير، وانطلاقا من قاعدة "وذكر" فإن الذكرى تنفع المؤمنين، يحسن بنا ونحن نخوض وشعبنا الفلسطيني المعارك المتنوعة في الشكل وفي المضمون وفي الأداء أن نؤكد على أن هدفنا الاستراتيجي هو تحرير فلسطين تحريرا كاملا وتصفية الكيان الصهيوني اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وثقافيا، (مادة ١٢ من النظام الأساسي) وأن هذا الهدف الاستراتيجي، هو الذي، يجمع عليه الفتحويون كما هو هدف لكل أبناء الشعب الفلسطيني، منظمات ومؤسسات وأفراد. إضافة الى أنه من الأهداف العليا للأمة العربية وقد أكدته مقررات جامعة الدول العربية ومؤتمرات القمم العربية المتتالية.

وهذا الهدف الاستراتيجي، يرتبط، بالحق الشرعي والتاريخي كون، فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية (مادة ١- من مبادئ حركة فتح ومادة ١- من الميثاق الوطني الفلسطيني). وحتى يتحقق الهدف، ويتم التحرير، وتعود فلسطين

وطنا عربيا خالصا سلكت حركة "فتح" أسلوب الثورة الشعبية المسلحة واعتمدتها طريقا حتميا وحيدا لتحرير فلسطين، أي لتحقيق الهدف الاستراتيجي (مادة ١٧ من النظام الأساسي) واستطاعت "فتح" وعبر تضحيات ثوارها الأوائل أن تدخل هذا الأسلوب في صلب مواد الميثاق الوطني الفلسطيني (المادة ٩) حيث ينص: "الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيك، ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدما نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة اليه وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه".

ان هذه المواد المكتوبة في النصوص، لها من القداسة في النفوس الشيء الكثير، والذي لا يمكن لأي عارض أو طارئ، أن ينزعها أو يشوهها فهي كرامة في أعماق روح الشعب وهي التي توجه مساره وتحدد طريقه، فلا يمكن للوطن أن يكون سوى فلسطين، ولا يمكن للشعب أن يكون سوى عربي فلسطيني في فلسطين.

وبهذا الهدي، فإن الذات "الفتحوية" المعبرة عن الطليعية الفلسطينية والذات "الفلسطينية" المعبرة عن مشاعر الأمة العربية، أعلنت في مبادئها "الفتحوية" وفي "ميثاقها" الوطني، ما سبق، وأكدت المواقف الشعبية والرسمية الفلسطينية منذ بدايات هذا القرن العشرين، في رفضها الواعي والحاسم لكل الاعلانات والوعود والتصاريف والصكوك والقرارات التي تدخلت في فلسطين وحاولت صياغتها بأشكال جديدة تنفي عنها عروبتها الكاملة، وتنزع عن الفلسطينيين حقهم الشرعي المتوارث عبر التاريخ في فلسطين. وكانت تلك المواقف الوطنية - رغم الضعف والاستعمار - المتخذة ضد وعد بلفور وصك الانتداب وضد قرار تقسيم فلسطين وقيام "إسرائيل" هي التي أهلتنا للقيام بثورتنا المعاصرة عام ١٩٦٥ وقيام منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ وهي تؤكد في ميثاقها وهي المادة (١٩) بأن تقسيم فلسطين الذي جرى عام ١٩٤٧ وقيام "إسرائيل" باطل من

أساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لارادة الشعب الفلسطيني وحقه في وطنه، كما اعتبرت المادة (٢٠) بطلان كلا من تصريح بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليها.

وبالرغم من كل المحن، ومن الاحتلال الكلي الذي أصاب فلسطين "عام ١٩٦٧" إضافة الى احتلال سيناء والجولان، من مصر وسورية، وبداية تغيير الأولويات في العمل الوطني العربي، وتحوله من التحرير، الى ازالة آثار العدوان وانصواء منظمة التحرير الفلسطينية تحت هذا الشعار، فإن الهدف الاستراتيجي لم يغب عن المناضلين وبقي هاديا لهم في طريقهم نحو التحرير.

وخاضت الثورة، معارك دبلوماسية على امتداد ساحة العالم، استطاعت أن تكسب الى جانبها الحلفاء والأصدقاء، وقد وقفوا - وقتذاك - الى جانب مبادئنا الاستراتيجية - وانتزعنا قرارات الأمم المتحدة المؤيدة لحقوقنا وعودتنا الى فلسطين، وقرارات أدانت عدونا واعتبرت الحركة الصهيونية العالمية حركة عنصرية.

وتميز خطابنا السياسي بادخال مصطلح الشرعية الدولية في التعبير عن حقوقنا، وذلك لمخاطبة العالم بلغته، ولم ينشأ ذلك "الحق المشروع" بموجب القرارات الدولية، ينسبنا حقنا الشرعي بموجب التاريخ والأصالة والامتداد وتمسكنا بهذا الحق والنضال من اجل استعادته.

ان تطور الاحداث وتغير التحالفات وما أصاب العالم العربي بعامة، وفلسطين بخاصة عبر خمس وعشرين عاما. الأخيرة، دعا، بالمنظمة الى اعلان وثيقة استقلال فلسطين في ١٥/١١/١٩٨٨، كنتيجة سريعة لاستثمار الانتفاضة المتصاعدة وقرارات مجلس الأمن وقرار فك الارتباط الذي اتخذه الأردن، ولذلك استند الاعلان في حيثياته على جملة من القضايا منها الحق المشروع، الذي أعطته الأمم المتحدة للفلسطينيين بحقهم بإقامة دولة في فلسطين (وليس دولة فلسطين) بموجب القرار ١٨١ الصادر في ٢٩/١١/١٩٤٧ والذي عرف بتاريخ فلسطين تحت اسم قرار التقسيم، وليس كما هو معنون في قرارات الأمم المتحدة "مسألة حكومة فلسطين المستقلة". وكانت تلك الحيثية موجهة للرأي العام العالمي الذي وافق على قبول دولة العدو الصهيوني "إسرائيل" المقامة على وطننا الفلسطيني بشروط القرار ١٨١.

ان ما ورد في الاعلان، واضح من حيث المشروعية الدولية لإقامة الدولة الفلسطينية ولم ير "الفتحويون" أو المناضلون في صفوف الثورة الفلسطينية أو حتى أبناء

شعبنا الفلسطيني في ذلك الاعلان، تنازلا عن النضال من أجل تحرير كل فلسطين، وانما هو مسعى، يضع هدفا للانتفاضة في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، لانجاز استقلال تلك الأراضي الفلسطينية ودحر الاحتلال عنها، تحت عنوان ازالة آثار العدوان الذي ارتضاه العرب وفق القرار الأممي رقم ٢٤٢ وشموله للأراضي الفلسطينية المحتلة.

ومع ذلك فإن الوعي الثوري، وتطور الأحداث

العالمية، يدعونا الى أخذ الحذر من الاعتماد على القرارات الدولية والمشروعية الدولية، إذ أصبحت في هذا العقد الأخير من القرن العشرين العوبة بيد أمريكا القطب الأوحده - حاليا - في العالم - وأصبحت جمعية الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، أدوات مسخرة لتبرير تطلعات وأهداف السياسة الأمريكية الإمبريالية في العالم. ولقد استطاعت هذه القوة الغاشمة وما تملكه من تأثير أن تلغي قرارا سبق أن اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة يتعلق بمساواة الصهيونية بالعنصرية. وتطمح "إسرائيل" في هذا العام، وفي هذه الدورة من دورات جمعية الأمم المتحدة أن تضغط على الجمعية العامة لالغاء الكثير من القرارات الأممية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، تحت ذريعة تعطيل هذه القوانين !! لمسيرة السلام !!.

ان هذا المسلك الصهيوني، يجعلنا، نؤكد من جديد. على تمسكنا بحقوقنا الشرعية والتاريخية، وأن نستند في نضالنا على ذاتنا الفلسطينية أولا ثم العربية. ونذكر أن يوم ٢٩ نوفمبر والذي أصبح يدعى بقرار أممي بيوم التضامن مع الشعب الفلسطيني يتضمن كذلك / يوم / وذكر / اصدار حقوقنا في فلسطين من قبل نفس المنظومة الدولية. وهذا يؤكد أن القرارات الدولية، خاضعة، لموازين القوى، التي تكون قائمة حين أخذ القرار.

ان الزخم "الثوري" بقيادة فتح، يجب أن يعود، ليعلم من جديد أن قبولنا بالتفاوض مع العدو، ضمن ماهو قائم من أوضاع محلية وإقليمية وعالمية، لن يمنعنا من مواصلة العمل وبكل السبل لانجاز تحقيق أهدافنا الاستراتيجية في تحرير كل فلسطين، خطوة خطوة، وذوذا بذراعا..

وان ما تؤكد قيادة وقواعد "فتح" ليس انشاء وخطابا سياسيا، وانما هو مبادئ راسخة وأهداف واضحة، قدمت، ومازالت تقدم، في سبيلها خيرة قياداتها وشبابها، وتدعو كل الوطنيين والمجاهدين والثوريين للالتقاء على هدف انتزاع الحرية وتحرير الوطن ■

الوضع العربي الراهن واراادة الوجود وتأمين الحقوق

الايست والشي تلقي بظلالها واحتمالاتها على الواقع العربي بما يحمل الكثير من المخاطر، وبما يضع مصير ومستقبل بعض الاقطار أو الشعوب العربية على جدول الاحتمالات، وما يعنيه ذلك من مخاطر للوضع القومي الكلي.

لا بد من ملاحظة الطموحات الصهيونية الكامنة من وراء منهجها الاول وهو محاولة الاحتفاظ باكبر قدر من الاراضي المحتلة ومن الامر الواقع الذي فرضه الاحتلال، والثاني وهو محاولة الامتداد واختراق المقاطعة بحيث يتم الامتداد على كل صعيد عبر الحدود، الامتداد الامني والسياسي والاقتصادي والثقافي الخ وكل ذلك الى جانب المزايا العسكرية والدولية في آن واحد.

ومهما يكن من امر هذين المنهجين على صعيد الحماية الذاتية للعدو الصهيوني فانهما يحملان ذلك الفيض الصهيوني باتجاه الوطن العربي والذي تتم محاولة تنفيذه عبر مسارات التفاوض وخارجها، أي عبر المسارات الثنائية، والمسار الاقليمي المتعدد، وعبر الاتصالات. وتسديد الفواتير بواسطة العلاقات الخارجية لهذا الكيان.

وأحدث التوجهات بهذا الصدد هو ذلك التوافق والتوافق بين توجهات السيد كلينتون وبعض الاصوات الأوروبية بالتركيز على ورقة المقاطعة بل والاكثر من ذلك محاولة تبديدها حتى بدون ثمن.

المهم ان هذا الفيض الصهيوني يحمل منطلقات

في ظل المتغيرات الدولية تنصرف الاطراف عادة الى تعزيز أو إعادة صياغة أدوارها كي تتمكن من الاستمرارية والثبات، ومن تأمين مصالحها الحيوية وأداء رسالتها.

ويواجه الواقع الاقليمي لمنطقتنا، والواقع العربي متغيرات الحياة الدولية بما حملته من انهيارات في دول المنظومة الاشتراكية سابقا ونهايات للحرب الباردة السابقة وملامح لنظام اقليمي جديد بعد حرب الخليج، وهذه جميعا بانعكاساتها تقتضي وقفة ومراجعة عربية على صعيد كل نظام بحد ذاته وعلى الصعيد القومي الشامل بل وربما على أصعدة المجموعات المتقاربة ايضا ليتحقق التكامل بين القطري والدائرة المباشرة والدائرة القومية اذا كان الهدف تأمين المصالح على هذه الاصعدة جميعا وتحقيق التكامل في عالم لا مكان فيه للوحدات الصغيرة والكيانات المحدودة.

وهذا ناهيك عن التحديات التي قد تعززها بل والتي فرزتها المتغيرات وتركت مصائر الانظمة والاقطار والمصالح العربية في يد الاحتمالات. وهي التحديات التي تقتضي نوعا من التعاون والعمل المشترك من اجل حماية المصالح الخاصة والمشاركة في آن واحد.

والمثال الحي على مثل هذه التحديات أو النتائج المباشرة لمجمل ما طرأ على الحياة الدولية والاقليمية منذ اواخر الثمانينات هو مسيرة التسوية في الشرق

الهيمنة والتفوق في الواقع الاقليمي، أي أنه يحمل تطلعات استعباد المنطقة واستغلالها ووضع مصالحه في نطاق الافضلية والمزايا أمام كل مصالحها بما يجعل هذه المصالح الاخيرة تخدم مصلحته اساسا أو تقتطع لحساب تلك المصلحة.

ان هذا الامر بالذات يجب أن يدفع الموقف العربي للمراجعة والتمعن والحساب.

المراجعة حيال مسيرة التطبيع وخاصة تلك التي تتسلل عبر المسار المتعدد الاطراف، والمراجعة حيال المسار الثاني الذي يكرس شروط العدو ويحاول احداث الشروخ، والمراجعة حيال مدى التنسيق والتكامل العربيين.

فليس من الصعب على أي تتبع ان يلحظ المستوى الردي للعلاقات العربية وقابليتها لان تكون عبئا على بعضها البعض ومصدر ضعف بدلا من أن تكون مصدر قوة في وقت تستباح فيه المصالح والحقوق العربية في كل المستويات.

ففي فلسطين يقف الشعب الفلسطيني وحيدا واعزلا ويدون أوراق قوة سوى أوراق قوته الذاتية، في مواجهة الشروط الرابينية، وفي العراق يقف الشعب العراقي وحيدا في مواجهة الحصار والتجويع وفرض الشروط على قوة العراق لمنعه من امكانية الوقوف على ساقيه بما يعطي للموقف القومي عمقا من الارادة الذاتية والقوة.

وفي حقيقة الامر وكما قال شوارزكوف بعد حرب الخليج "لقد انتصرنا على العرب"، فقد انهزم العرب بهزيمة العراق لان عمق القوة القومي قد تم النيل منه.

وكذلك يجري الاستفراء بسوريا ومحاولة فرض الشروط عليها لتفقد الامة ما تبقى من قوة لديها، ولكي لا تشكل قلعة اخيرة لها، وكذلك حصار ليبيا، والاردن في مهب الرياح، والثروات القومية تجير لصالح الولايات المتحدة والغرب.

ان هذا الواقع يقتضي المراجعة كما يقتضي الوقفة من اجل تجاوز واقع الضعف القومي، ومحاولة التنسيق والتكامل ما امكن.

وان اهم تنسيق هو التنسيق في مواجهة هذا

الفيض الصهيوني، وفي مواجهة محاولات التمدد والهيمنة التي تتسلل اليها.

من هنا لا بد من اطلاق الدعوة للتكامل والتنسيق، فمحاولة بناء "اسرائيل الكبرى" اقتصاديا وامنيا وعسكريا لا تواجهها الكيانات الصغرى. ولا بد من أن يبدأ هذا التنسيق والتكامل في دائرة المواجهة اولا وقبل كل شيء. من البديهي ان تكون هناك الخلافات، بل والخلافات الكبيرة أحيانا، ولكن حيال الاخطار المحدقة، وهذا النوع من الخطر المائل يجب ان يتم التقاط القواسم المشتركة والعوامل المشتركة.

ان العالم يتغير من حولنا، ومعالم النظام الدولي الجديد مازالت غير مستقرة، ومسالمة التفرد في الهيمنة على العالم مازالت محل تناقض صامت أحيانا وصارخ في الاحيان الاخرى، وكافة الامم تبحث عن مكانها وتحاول تحسين شروطها وتخوض معركة حقوقها ومصالحها، وهذا الواقع العربي مبدد الارادة وفاقد القدرة على تركيز الجهود والتقاط طريق التكامل.

علينا ان نتطلع الى ذلك العمق في الجبهة الشرقية، العمق الذي تتسع له دائرة بلاد الشام والعراق وما يمكن ان يعنيه من قوة ومواجهة.

من الطبيعي ان تكون هناك العوائق في طريق هذا العمق، بل ان هذا العمق لن يقوم على اساس السباح له، فهو في دائرة الممنوعات الكبرى. ولكن العمل من منطلق حيالة مصدر القوة للموقف يقتضي إعادة الحساب وإعادة المراجعة.

وعلى المستوى الفلسطيني فان قضية فلسطين لم تترك في مرحلة من المراحل ليستفرد بها كما هي الان، وهو الامر الذي يقتضي إعادة التوازن بين ما هو قومي وما هو وطني، لان الشطط في الماضي أدى الى طمس الشخصية الوطنية الفلسطينية، والشطط الحالي جعلها وحيدة ومستفردة بها.

يجب أن نطلق الدعوة للتنسيق القومي وتجاوز الخلافات والقفز على الواقع العربي الردي، لكي يتم الخروج من الزمن العربي الردي وعلى الاقل دره مزيد من الانهيارات ■

الغات .. والاتفاق الأمريكي - الأوروبي

■ من المؤكد ان عملية الشد والجذب، التي شهدتها المواجهة التجارية بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية مؤخرًا، لا تعدو كونها أحد مظاهر صراع ارادتي الطرفين. إذ أن أمريكا تريد أن تختبر مدى قوة وتماسك دول المجموعة الأوروبية قبل شهر واحد من اعلان السوق الأوروبية الموحدة. وقد مثلت تجارة المنتجات الزراعية ساحة الصراع الكبرى من أجل السيطرة على آليات تجارة الغذاء في العالم، إذ تقدر قيمة هذا القطاع بحوالي ٥٥٠ مليار دولار أي ١٥,٧ ٪ من اجمالي التجارة الدولية. مع العلم أن الطرفين يسيطران على ٦٧ ٪ من تجارة "القمح" في العالم، بينما لا يمثل الطرفان سوى ١٢ ٪ من السكان في العالم. وتقول مصادر أوروبية "ان الحرب التي تشنها الإدارة الأمريكية ضد الصادرات الزراعية الأوروبية تهدف إلى استعادة حصة المزارعين الأمريكيين من السوق العالمية بعدما تراجعت عن النصف في عقد الخمسينات إلى الثلث في العقد الماضي". وقد انزعجت المجموعة الأوروبية عندما أعلن الرئيس جورج بوش، خلال الحملة الانتخابية الأمريكية، تخصيص مليار دولار في شكل معونات إلى مصدري الحبوب الأمريكية.

لقد بدأت جولة المفاوضات حول التجارة والتعريفات الجمركية (الغات) منذ عام ١٩٨٦. وكانت هذه الجولات (يشترك فيها ١٠٨ دول) تفشل على مدى ست سنوات، وآخر مرات الفشل هذه كانت في شهر كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٩٠ في بروكسل، وهو الميعاد الذي كان محددًا لانتهاء من هذه الجولة. ويرجع استمرار التعثر إلى حدة الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وأوروبا ومجموعة دول آسيوية من جهة أخرى. إذ أن أمريكا تسعى لأن تجعل من اتفاقية (الغات) قانونًا دوليًا تجاريًا ينطوي على فتح أسواق أوروبا وآسيا أمام المنتجات الأمريكية دون أية حواجز جمركية!!.

وكانت أمريكا وجهت انذارًا، في مطلع الشهر الجاري، بأنه إذا لم يخفض أعضاء المجموعة الدعم الذي يقدمونه إلى منتجي الحبوب الزيتية قبل الخامس من كانون الأول / ديسمبر فإنها ستفرض رسومًا جمركية بنسبة تصل إلى ٢٠٠ ٪ على صادرات من المجموعة تصل قيمتها إلى ٣٠٠ مليون دولار، وبخاصة النبيذ الأبيض الفرنسي. وحاول وزير المالية والاقتصاد الفرنسي

التقليل من أهمية التهديد الأمريكي، باعتباره ذلك "جزء من الخلافات التجارية المعتادة" التي ليست لها أهمية كبيرة. وقال وزير الزراعة: ان التهديدات الأمريكية هي جزء من "سلسلة مينمائي" تدور حلقاته منذ عام ١٩٨٦. وفي الوقت نفسه انتقد مفوض الزراعة بالمجموعة الأوروبية لتجاوز "نطاق صلاحياته" في المباحثات التي اجراها مع الولايات المتحدة في شيكاغو اوائل الشهر الحالي. بينما وجهت بريطانيا اصابع الاتهام إلى رئيس المفوضية الأوروبية الفرنسي جاك ديلور، وأشارت إلى انه عمل على "نسف" المفاوضات الزراعية في اطار (الغات)، وذلك لمصلحة فرنسا.

ان الفريق التفاوضي الأوروبي ذهب إلى واشنطن، في ظل تصدع الموقف الأوروبي الموحد، لمواجهة اقتراح الولايات المتحدة خفض إنتاج أوروبا من النباتات الزيتية المدعومة من ١٣ مليون طن إلى ٩,٥ مليون طن، بينما اقترحت المفوضية الأوروبية التراجع إلى مستوى ١٠,١ مليون طن. وبالنسبة لخفض صادرات أوروبا من الحبوب تراجعت الولايات المتحدة من طلب ٢٢٤ إلى ٢٢٢ ٪، وزادت المفوضية عرضها من ١٨ ٪ إلى ٢١ ٪. وهكذا، فإن صراع ارادتي الطرفين الأوروبي والأمريكي كشفت تراجع المفوضية الأوروبية وتفضيلها حل الخلاف وديا، ذلك لأن كلا من بريطانيا وألمانيا تعتقدان ان انجاح دورة اوروغواي، الذي من شأنه ان يضفي ٢٠٠ مليار دولار إلى الثروة العالمية سنويًا، هو هدف أعلى من ان يعرقله خلاف جزئي حول التجارة الزراعية.

وبالرغم من ان تفاصيل الاتفاق لم تعلن بعد، لكن المحادثات التي سبقته تؤكد ان الخلاف أخذ يتقلص حتى تركز حول ارقام ونسب ضئيلة للغاية. وصار الأكثر أهمية، كما يقول مسؤول تجاري أمريكي، ان الأوروبيين اعترفوا بأن موضوع التبادل الزراعي بأكمله أصبح تحت سلطة منظمة (الغات). بينما يرى المراقبون ان الاتفاق بمثابة دق اسفين في العلاقات بين فرنسا ومتركانها الأوروبيين. ويعتقد محللون آخرون ان الاتفاق أدى إلى تعطيل الحرب التجارية بين الولايات المتحدة وأوروبا، مما مهد الطريق أمام اصلاحات طموحة على مستوى التجارة العالمية وكان السفير الأمريكي لدى المجموعة الأوروبية في بروكسل قد صرح عشية اعلان الاتفاق بأن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية "ستكون في حال اندلاعها أكبر حرب تجارية في التاريخ كما ان الاتفاق بينهما سيكون في حال حصوله

أكبر اتفاق تجاري في التاريخ".

وبينما أبدى الديبلوماسيون الأوروبيون ارتياحهم لاستبعاد الحرب التجارية مع الولايات المتحدة، فإن خبراء الزراعة الأوروبيين يعتقدون بأن الاتفاق يهدد الصادرات الزراعية الأوروبية في الحبوب والدعوم ومنتجات الحليب بنسبة ٢٢١ ٪، مما سيؤدي إلى تقليص حصة أوروبا من السوق العالمية للغذاء، وان فوائض الصادرات ستنتج نحو الاسواق الداخلية، مما سيؤدي إلى انهيار اسعارها وتراجع مداخيل المزارعين. لذلك وصف المزارعون الفرنسيون والبلجيكيون الاتفاق، الذي وقع يوم ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر الحالي، بأنه تعبيري عن استسلام أوروبا أمام الولايات المتحدة الأمريكية. وذكر اللوبي الزراعي الأوروبي في بروكسل بأن الاتفاق سيؤدي إلى خسائر ملايين مواطن العمل في أرياف أوروبا. بينما عقب رئيس نقابات المزارعين الفرنسيين بأن تحرير المنتجات الزراعية "كما تريده واشنطن" يهدف إلى عرقلة أوروبا وحرمانها من امكانات تعديل كفة السوق العالمية للغذاء التي يسيطر عليها المصدرون الأمريكيون.

وعلى صعيد آخر، فقد تظاهر المزارعون الفرنسيون في جميع انحاء البلاد احتجاجا على مشروع الاتفاق الأوروبي - الأمريكي، وطالبوا الحكومة الفرنسية برفضه. ومما يلفت النظر أن تلك المظاهرات استهدفت أحد مظاهر الحياة الأمريكية (مطعم مكدونالد في مدينتي أميين وليل). ومن الجدير بالذكر، ان الحكومة الفرنسية حصلت على تأييد البرلمان لمعارضتها الاتفاق. وقال رئيس الوزراء الفرنسي ان بلاده ستستخدم حق النقض (الفيتو) ضد أي مشروع اتفاق تجاري لمنظمة (الغات) يتعارض مع مصالحها الوطنية. ورغم تصريحات المسؤولين الفرنسيين المنددة بالاتفاق فقد لزم الرئيس ميتران الصمت، إذ ان حلمه في التكامل الأوروبي يمكن ان ينهار إذا اضطر لتقضي الاتفاق. وقد ضاق ملامش المناورة المتاحة امامه عندما اعلنت الحكومة الألمانية، التي تعد أوثق حلفاء فرنسا داخل المجموعة الأوروبية، عن ترحيبها بالاتفاق. وسوف تلقى القضية بظلالها على قمة المجموعة الأوروبية، المقرر عقدها يومي ١١ و١٢ كانون الأول / ديسمبر المقبل، والتي ستبحث ايضا سبل التغلب على الاعتراضات التي تبديها بريطانيا والدنمارك على معاهدة (ماستريخت) الخاصة بالوحدة الأوروبية.

ان حديث "الكبار" عن التجارة الحرة ينطوي على تحول الدول الغنية الكبرى إلى تجار رقيق جدد، حيث الضحية الأولى ستكون فقراء العالم الذين يمثلون ٤ مليارات نسمة ولا يمتلكون سوى ٢٠ ٪ من ثروات العالم و ٢١٥ ٪ من تجارتهم. فقد ذكرت صحيفة "الغارديان" البريطانية، في مقال لها حول "أخطار التجارة الحرة"، ان العالم الثالث هو الخاسر الأكبر في مفاوضات (الغات). وذلك بسبب استبعاد مسالتي الديون العالمية وأسعار السلع الاستهلاكية من المفاوضات.

ومن ناحية أخرى، اوضح الخبراء ان اقتراحات الغات توحي للوهلة الأولى انها ستمنح الدول النامية فرصتها للدخول إلى الاسواق العالمية، على ان تقوم في المقابل بخفض القيود الجمركية والتجارية أمام سلع الدول الغنية، والسماح لها بالانتشار في الاسواق التي كانت في الماضي تقع داخل اطار الحماية الجمركية، وتفتح أمامها حرية الاستثمارات والمشاركة في المناجم والصناعات والخدمات مثل المواصلات والبنوك. ولكن إذا كان هذا النظام، من الناحية النظرية يعتبر عادلاً، فإنه من الناحية الواقعية غير ذلك تماماً، إذ ان الدول الغنية هي التي تسيطر على استثمارات العالم، ولديها القدرة الاقتصادية لإنتاج سلع أرخص واسرع.

وقد اعرب كاتب المقال عن مخاوفه في هذا الشأن عندما تحدث عما أسماه بـ "الاستعمار الحديث" الذي مستوقده ٥٠٠ شركة عملاقة عالمية للسيطرة على ٢٧٠ ٪ من تجارة العالم.

واوضح جولدسميث ان العالم الثالث أضعف من أن يقاوم أو يتصدى لشروط (الغات) بسبب ضعف تمثيله داخل المنظمة العالمية، والنتيجة بالنسبة للخبراء ان تقوم (الغات) بفرض احترام الامتيازات الأجنبية على دول "العالم الثالث" مما سيؤدي إلى ارتفاع اسعار السلع التكنولوجية والادوية فيها. كما ان "العالم الثالث" لن يستطيع حماية ثرواته القليلة من الغزو الاجنبي، وسيؤدي اضطوره لاستيراد السلع الأجنبية إلى حدوث اضطراب في أسواقه، وخفض، بل تدمير، مستوى معيشة المزارعين فيه وانهيار الانتاج المحلي الذي لن يستطيع الدخول في منافسة مع الانتاج الاجنبي.

وهكذا ستؤدي سياسة (الغات) إلى زيادة اعتماد الدول الفقيرة اقتصادياً على الدول الغنية، لتعود مرة أخرى وتصبح مجرد مستعمرات صغيرة لخدمة مصالح الشركات العملاقة والقوى العظمى.

ومن جهة أخرى، فإن الاتفاق الأوروبي - الأمريكي سيؤدي إلى ارتفاع فاتورة استيراد المواد الغذائية إلى الدول العربية، مما سيؤدي إلى زيادة مديونيات هذه الدول. واذ تراهن الدول العربية، خاصة غير النفطية، على تحرير قطاع الخدمات المصرفية والسياحية بأمل زيادة الاستثمارات الخارجية في اسواقها، فإن حدة الطلب على الرساميل في الدول الصناعية ودول وسط وشرق أوروبا وجمهورية رابطة الدول المستقلة تدعو إلى التفكير بأن آفاق زيادة الاستثمار الأوروبي أو الأمريكي أو الياباني لن تشهد زيادة كبيرة، مما يفرض على نظام الزاين العربي ان يعزز الروابط العربية لعلها تساعد في الخروج من مأزقه الشامل.

واخيراً نستدل هل تقلصت احتمالات المواجهة الاقتصادية بين أوروبا والولايات المتحدة من مواجهة أوروبية - أمريكية إلى فرنسية - أمريكية؟ وهل تستطيع فرنسا التي يعتريها الضعف من مواجهة التحديات التي تفرضها الاتفاقية؟ ■

المفهوم الصهيوني للحكم الذاتي للفلسطينيين

■ في إحدى ساحات تل أبيب، تجمع عشرات الألوف من المستوطنين الصهاينة والمعارضين للعملية السلمية، في مظاهرة بإشراف مجموعة (مواطنين من أجل الجولان)، وهم يبثون تسجيلاً لصوت اسحق رابين يقول (لا يعقل ترك الجولان، حتى في حالة اتفاق سلام مع سورية، ومن يعتقد غير ذلك، يهمل أمن الهضبة، ويبيع بالتالي أمن "دولة إسرائيل"). ومع أن رابين قد ألقى بهذا التصريح، عشية الانتخابات التشريعية للكنيست الصهيونية الثالثة عشرة، قبل أربعة أشهر، فإن المتظاهرين الصهاينة، الذين قدروا في روايات أخرى، بأنهم أكثر من أربع مائة ألف شخص، أعادوا من جديد، التذكير بتلك المقولة من جديد. وسط شعارات ولافتات، تدعو إلى ادامة البقاء الاستيطاني اليهودي، وإلى أن حكومة رابين غير مخولة للانسحاب عن أي شبر منها.

ومن على منبر الكنيست، تحدث شيمون بيريز أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة له وقال: (لقد أوضحنا للفلسطينيين بواسطة المصريين، أن الإدارة الذاتية التي تريد الدولة الصهيونية فرضها على الشعب الفلسطيني الأراضي المحتلة، لا تعني بأي حال من الأحوال سيادة على الأرض). وطالب الفلسطينيين بلهجة لم تخل من التحذير، يقول هذا الأمر، في حالة ما إذا أرادوا التقدم، لأن الموقف الصهيوني حازم في هذه المسألة. وأن المناطق المأهولة بالفلسطينيين، ستدار بواسطة العرب، بينما سيظل المستوطنون الصهاينة ومستوطناتهم تحت السيادة الصهيونية، وسيصار إلى إدارة مشتركة للأراضي الاميرية، التي تعرف بأنها أراضي تابعة للدولة.

ويبرز هذان الموقفان وسط مؤشرات أخرى، تظهر أن حكومة الكيان الصهيوني، لم تعد في عجلة من أمرها، بما يتعلق في سير المفاوضات الجارية حالياً. فقد رويت تصريحات لرابين، في لقاءات على مستويات صهيونية رفيعة، بأن العملية السلمية لم تكن بعد، وأن العدو

وهذا ما يفسر المواقف المرحجة والتناقضات المثيرة، التي تبدو فيها حكومة الكيان الصهيوني، وهي تشوش وتعرقل المسيرة السلمية، التي تسير باسمها باتجاه الحل الجذري لمناخ الدولة والمنطقة، ثم تعود وتبرر تناقضاتها، بالتزاماتها بمجالات داخلية وخارجية أخرى.

ففي الداخل، توزع البيانات العلنية، ويتم تجاهل المشاكل الملحة، وتوجه الانتقادات العلنية، والتراجعات عن الوعود المقطوعة حول التزامات الحل السياسي خلال الانتخابات.

وفي الخارج تتوجه حكومة الكيان الصهيوني إلى العالم، وتدعي أنها حريصة على السلام، بالرغم من أنها تظل مرهونة بأراء وتحركات العديد من الأحزاب والكتل الصهيونية.

إلا أن حكومة العدو، تنطلق في تصرفاتها وتحركاتها، من أن مرجعيتها الأساسية في عملية السلام، هي مصالح اليهودية وأمن دولة الكيان الصهيوني وهما مفهومان مطاطان يوحيان بالعطاء ولا يعطيان ويومان

بالتنازل ولا يتنازلان. لذلك لم تعد تنظر إلى كل الأرض، كمصدر حماية لها في عصر الصواريخ، فتخلت عن سياسة شامير في استيطانها واسكان مهاجرين جدد فيها فلبحت إلى مفهوم "الأمن" وابتدعت "مسمى" المستوطنات الأمنية كبديل لمفهوم شامير بالمستوطنات السياسية وإن كان كلا الأمرين يهبان الأرض وكل بطريقته. كما فضلت حكومة رابين علاقاتها للشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، كوسيلة لحماية أمنها. بحيث أصبح مفهومها للأرض، وسيلة لفرض مفهومها عن السلام الذي تريده. وهي لذلك ترفض المفهوم الفلسطيني للسلام، وأصراره على مرجعية الشرعية الدولية وقرار ٢٤٢ الذي ينص على الانسحاب من الأرض. كل الأرض التي احتلت عام ١٩٦٧ بما فيها القدس. وما زالت حكومة الكيان الصهيوني، ترفض مفاهيم السلام المطروحة، مستندة إلى القوة الأقوى في العالم، المتمثلة في الولايات المتحدة.

وهذا ما يفسر المقترحات الصهيونية، حول مفهومها للحكم الذاتي، حيث أنها تهدف إلى جعل الفلسطينيين مسلمون بالمستوطنات كأمر واقع، والتعامل معها على أساس أنها حق أبدي لهم. مع أنها في واقع الأمر مظهر احتلالي للأرض الفلسطينية، لا بد من إنهائه مع انهاء احتلال جيش الكيان الصهيوني للأرض الفلسطينية. وهي تسعى إلى تكريس احتلالها للقدس، وجعلها عاصمة "أبدية" لدولة الكيان الصهيوني. ويرى الصهاينة بأنهم قد ذهبوا بعيداً فيما اقترحوه على الفلسطينيين، فيما يتعلق بالسيطرة الفلسطينية على الأرض الخاصة بهم (المدن والقرى ذات الأغلبية الفلسطينية)، والتي يقطنون عليها، وأجراء مداولة حول مستقبل أراضي الدولة (الأراضي الاميرية). ويعتبرون تقليص البناء الاستيطاني في الأراضي المحتلة، توجهاً لتسوية مع الفلسطينيين، وابقاء القدس الموحدة خارج إطار النقاش.

ويبدو واضحاً أن هناك مبادئ أساسية تقف وراء المفاوضات الصهاينة، ومن ورائهم المسؤولين في حكومة الكيان الصهيوني. وهي تتمثل في مايلي:

١- أن هذه المفاوضات تدور حول تسوية مرحلية، ولا مجال للموافقة على البحث حول الهدف النهائي. لأن الصهاينة يعرفون أن الفلسطينيين يتطلعون إلى دولة فلسطينية مستقلة، وذات سيادة على أراضي

الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن تكون القدس الشرقية عاصمة لهذه الدولة. بينما ينظر الصهاينة إلى أن الحكم الإداري الذي عرضته حكومة الكيان الصهيوني على فلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة، سيكون نوعاً من فترة تجربة، لاعطاء الوقت الكافي للتوصل إلى حل دائم.

٢- أن الصهاينة يسعون إلى البدء في عملية تمكن من التعايش، وتدفع إلى الثقة المتبادلة، وتصل إلى تسوية مقبولة ومتفقة مع تطلعات الحكومة الصهيونية.

٣- ترفض حكومة الكيان الصهيوني، أن يكون الشعب الفلسطيني، هو مصدر الصلاحيات والسلطة في الأرض.

٤- ترى أن المسؤولية المطلقة عن الأمن والدفاع، ستكون للجيش الصهيوني.

٥- لا توافق حكومة الكيان الصهيوني على إخلاء المستوطنات الصهيونية، التي أقيمت في الأرض المحتلة، ولا يمكن أن تتخلى عن مسؤولياتها تجاه أمن المستوطنين الصهاينة الذين يعيشون فيها.

٦- أن أراضي القدس لن تكون مشمولة في حدود الإدارة الذاتية.

٧- أن حدود الإدارة الذاتية لن تكون مطابقة لحدود الخط الأخضر كما هي عليه الآن.

كما أن هذه المبادئ لا تعني فقط أن الكيان الاسرائيلي يريد المفاوضة لأجل المفاوضة، بل يريد الوصول إلى أخذ أقصى ما يمكن من الطرف الفلسطيني أساساً والعربي عموماً، دون تقديم شيء بالمقابل إلا تخلصه من الانتفاضة من خلال تنازله (إذا حازت التسمية) عن المدن الكبرى والمخيمات والقرى حيث ينأى بجيشه عنها، إلى المستعمرات التي أقامها خارج هذه التجمعات هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن تجرؤ الكيان الصهيوني على الامساك بهذه المبادئ، إنما يستمد تشجيعه الأساسي من الولايات المتحدة التي لا تمارس دور الوسيط العادل أو حتى دور الملتزم والراعي لتطبيق أساس العملية السلمية.

وما تبديه حكومة الكيان الصهيوني من مرونة ظاهرية، يخفي تشدها، الذي يعززه أمر واقع عربي. ينطلق من إيمانها بأنها في المركز الأقوى. وهي تراهن على أن الأطراف العربية، في قبولها عملية السلام، لا تملك التراجع عنها، وأن الأطراف العربية أكثر رغبة منها في التوصل إلى تسوية ■

أساليب الإعلام الصهيوني

تأليف: شموئيل سيجف

١- الضيافة:

حيث يعمد الكيان الصهيوني على استضافة عدد كبير من الأجانب بصفة شخصية أو رسمية، فردية كانت أم ضمن مجموعة متميزة. ولئن كانت وزارة الخارجية تستضيف القسم الأكبر من هؤلاء الضيوف، فإنها ليست وحدها في هذا المجال. وتتم دعوة هؤلاء الضيوف نتيجة دراسة واختيار. ومن المهم أن تتوفر فيهم المؤهلات التي تجعلهم مرموقين وذوي كفاءة ومكانة ونفوذ في بلادهم.

٢- تنظيم المؤتمرات والمهرجانات:

تحرص حكومة الكيان الصهيوني على حضور المؤتمرات الدولية أينما كانت. وتسعى بكل امكانياتها للحصول على دعوات لهذه المؤتمرات. وهي تقوم بعقد مؤتمرات متخصصة، لكي يكون المجال مفتوحا لاشتراك رجال الاختصاص والسياسة على السواء لحضورها. وقد نظمت حكومة العدو الصهيوني في الفترة ما بين ١٩٦٢-١٩٦٦، اثنين وعشرين مؤتمرا، حضرها حوالي سبعة آلاف أجنبي. وشملت مجالات عديدة، تتصل بمواضيعها، بالصحافة الآسيوية، ودور المرأة في الكفاح من أجل السلام والتنمية، والمشاكل الضرائبية والنقدية.

٣- الدورات التدريبية:

وهذه الدورات توجه الى الدول النامية، لوضع خبرة التجربة الصهيونية الخاصة في متناول يد هذه الدول. وتعرض حكومة الكيان الصهيوني، استعدادها لتدريب مبعوثين في ميادين متعددة، في معاهد خاصة تنظمها الجامعات في داخلها وخارجها. ويتميز معظم الوافدين لهذه الدورات، بأنهم من الشباب الذي سيكون مؤهلا ذات يوم للوصول الى المراكز الهامة داخل بلاده. وتنظم حكومة الكيان الصهيوني دورات خاصة لآلاف اليهود

■ إذا كان الإعلام هو صوت وصورة كل دولة، فإن مثل هذه الحقيقة لا تكاد تنطبق على جهة أو دولة كما تنطبق وانطبقت على دولة الكيان الصهيوني. وليس من قضية لعب فيها الإعلام دورا أساسيا ومركزيا في الوصول الى الأهداف المتوخاة، مثل الدور الذي لعبه في القضية الصهيونية. وما من جهة استغلت امكانيات الإعلام وسخرته، بغية الوصول الى مآربها، مثلما استغلت الحركة الصهيونية ودولة الكيان الصهيوني، هذه الامكانيات وسخرتها.

واساليب الإعلام الصهيوني متنوعة ومتعددة، وتغطي كافة جوانب النشاطات الانسانية، وهو يعتمد الدعاية بالكلمة، حيث يقوم على اغراق العالم بسيل من الدعايات المكتوبة والمسموعة والمرئية، بشتى وسائل الإعلام من صحافة ومجلات ونشرات وكتب وأشعار وقصص ومسرحيات وندوات ومؤتمرات وأفلام سينمائية وبرامج اذاعية. كما أنه يعتمد دعاية الحركة، أو الدعاية بالأعمال والأفعال، وذلك ضمن أسلوبين هما:

١- دعاية الحركة الهادئة داخليا وخارجيا.

٢- دعاية العنف والارهاب.

دعاية الحركة الهادئة داخليا وخارجيا:

تمتاز دعاية الحركة الهادئة داخليا وخارجيا، باستغلالها للعلاقات البشرية، المعتمدة على الدراسة العميقة للنفس البشرية وعوامل العنف الكامنة فيها. وتتخذ هذه الدعاية اتجاهاً، داخليا يطبق داخل الكيان الصهيوني، وخارجيا يطبق خارج الكيان الصهيوني. وتشمل هذه الدعاية داخل الكيان الصهيوني ما يلي:

الذين لا يزالون يقيمون خارج الأرض المحتلة. عبر مؤسسات خاصة، وذلك لتكريس ارتباطهم بالكيان الصهيوني.

٤- تخليد الصداقات:

حيث تقوم حكومة الكيان الصهيوني، بتخليد الصداقات التي تبديها الدول أو الاشخاص الاجانب، حتى ولو كانت هذه الصداقة ليست لاعتبارات سياسية فقط. وعادة ما يجري تخليد هذه الصداقات من خلال رموز، وغالبا ما تكون في مدينة القدس، من خلال اطلاق أسماء هؤلاء الأصدقاء على الشوارع، وغرس الاشجار، ومنح الميداليات، واقامة النصب التذكارية، والمباني بأسماء الدول الصديقة لها. وفي مدينة القدس، شقت حكومة الكيان الصهيوني شوارعاً، أطلقت عليه اسم (شارع الصالحين من غير اليهود)، وتزرع على طرفيه اشجاراً بأسماء من تبرعوا بمبالغ ضخمة للحركة الصهيونية.

٥- السياحة:

وهنا لا يهتم الكيان الصهيوني بالسياحة كمصدر دخل، فقط، كغيره من الدول. وإنما تحرص على ألا يصرفها ذلك عن أن تكون السياحة مصدرا للدعاية وكسب الانصار والمؤيدين. وفي هذا المجال، يركز الإعلام السياحي على الكيان الصهيوني باعتباره (الأرض المقدسة)، بغية خلق الاحساس لدى الرأي العام العالمي، بأن وجود الأرض المقدسة، مرتبط بوجود الكيان الصهيوني. ويركز على (الكيوتسات)، وينظم لها الرحلات السياحية، كما يفسح المجال للشباب من الجنسين للعمل في هذه (الكيوتسات).

وتستهدف حكومة الكيان الصهيوني من ذلك النشاط السابق ذكره:

أ- التركيز على أهمية القدس كعاصمة للكيان الصهيوني.

ب- خلق الصلة الروحية بين الدولة المعنية وزعمائها وبين القدس.

ج- اشعار الدول والشخصيات المعنية، أن الكيان الصهيوني لا ينسى أولئك الذين ساعدوه أو يقدمون له المساعدة.

د- خلق الاحساس لدى الضيوف والسياح الأجانب،

بمدي الصداقات الواسعة التي يتمتع بها الكيان الصهيوني مع البلدان المختلفة.

ويتضمن نشاط الاعلام الخارجي النواحي التالية:

١- تصدير الخبراء:

حيث يلعب الخبراء والمدرّبون الصهاينة في الخارج دورا هاما في خدمة سياسة الاعلام الصهيوني، ويعتمد هؤلاء أثناء وجودهم في الخارج، خلق الصلات الشخصية المباشرة، مع أولئك الذين يعملون معهم. خدمة للأهداف الصهيونية.

٢- عرض الانتاج الثقافي والفني:

وهنا يحاول خبراء الاعلام الصهيوني، استثمار انتاجهم الثقافي والفني، للفت نظر الرأي العام العالمي الى سلامة الحل الذي توصلوا اليه، في اقامة الكيان الصهيوني لحل المشكلة اليهودية. كذلك أولت حكومة العدو عملية تنظيم المعارض اهتماما خاصا، كما تحرص على المشاركة في كافة الأحداث الثقافية حيثما تجري، وكلما أتيح لها ذلك.

٣- ادعاء الدفاع عن حقوق الانسان:

فقد عمدت حكومة العدو الصهيوني، بعد أن تكشف وجهها الحقيقي، كدولة ارهابية عنصرية، تقوم على القتل والارهاب والاعتصاب، عمدت الى اتخاذ بعض المواقف التأييدية شكلا لبعض الحركات المناهضة للاستعمار والتمييز العنصري في العالم.

٤- الاتصالات الشخصية:

وهذه هي إحدى الأساليب الهامة للاعلام الصهيوني، وتتم من خلال زيارات الصهاينة للبلد المعني، والصهاينة المقيمين فيه، وهي تعتمد في الأساس على العلاقات الشخصية القائمة بين هؤلاء الزوار أو المقيمين، وبين معارفهم وأصدقائهم وأقرانهم في ذلك البلد. ويحاول الكيان الصهيوني سد النقص الناجم عن عدم وجود جاليات يهودية في معظم اقطار العالم الثالث عن طريق الزيارات المتواصلة.

٥- استغلال الكوارث:

ويبدي هذا الجانب، حرص الكيان الصهيوني على أداء المجاملات الدولية في فترات المجاعة والكوارث الطبيعية. ولا يكتفي الكيان الصهيوني بارسال المعونات عن طريق الهيئات الحكومية فقط، وإنما عن طريق المؤسسات غير الحكومية. وعادة ما يرسل المتطوعين،

حتى يخلق الانطباع لدى الرأي العام في تلك الدولة، على المشاركة الشعبية الصهيونية التلقائية.

٦- افتعال التجاوب والتعاطف:

تبادر دولة الكيان الصهيوني الى الاعتراف بالدول والحكومات حال قيامها، وتعمل على توطيد علاقاته الدبلوماسية معها. كما أن العدو الصهيوني يعمد الى ابداء التعاطف الزائف مع كثير من الحركات والتنظيمات والشعوب، ويحرص على أداء المجاملات. وتصل لهجة التخاطب الى المحاكاة التامة والتكيف المطلق. فعندما يخاطب المسيحيين المتدينين، يحاول إبراز أواصر تاريخية بين الديانتين المسيحية واليهودية، وعندما يخاطب المسلمين يحاول أن يبرز الدور التاريخي الذي لعبته الديانتان الإسلامية واليهودية في تطور التاريخ البشري. كما أنه يخاطب كل مذهب سياسي بلفته، وكل فريق اجتماعي بمنطقه الخاص.

٧- استجداء العطف:

ويبدو ذلك في التركيز على ما لاقاه اليهود من تشريد واضطهاد، في محاولة لاستدرا عطف الرأي العام العالمي. وقد استطاع العدو الصهيوني من خلال ذلك، أن يكسب لنفسه كثيرا من الانصار في العالم. ونتيجة لذلك، قامت دول ومؤسسات وشخصيات بتقديم الدعم المادي والمعنوي لدولة الكيان الصهيوني.

دعاية العنف والارهاب:

ويندرج هذا النوع من الدعاية ضمن أساليب الحرب النفسية، ويستخدمه الكيان الصهيوني مع خصومه الأقوياء. فإذا ما فشل في كسب شخص أو جهة الى جانبه، أو فشل في حملته على السكوت بوسائل الترغيب والاقناع والأغراء، عمد الى استخدام العنف معه. ويتخذ العنف أشكالا عديدة، منها، ممارسة الضغط المالي أو النفسي أو الانذار أو التهديد الشخصي أو وضع القنابل والمتفجرات وأعمال النسف ومحاولات الاغتيال والتصفية. وفي التاريخ الصهيوني أمثلة عديدة على أساليب دعائية العنف والارهاب، التي مارسها الاعلام الصهيوني ضد زعماء ومفكرين ومؤسسات مختلفة.

معركة يونسكو:

في نوفمبر/ تشرين الثاني عام ١٩٧٤، اتخذ

المؤتمر العام لليونسكو ثلاثة قرارات، تدين السياسة الصهيونية في المناطق المحتلة، وخاصة سياستها تجاه القدس، حيث تواصلت انتهاكات الكيان الصهيوني لاتفاقيات جنيف عام ١٩٤٩. وقد كان لهذه القرارات شأن حيوي في خدمة القضية العربية. إلا أن الكيان الصهيوني لم يستسلم لمضامين هذه القرارات، وبدأت أجهزة الدعاية الصهيونية عملها. وقد استخدمت الحملة الصهيونية المضادة عدة تكتيكات مميزة وفعالة ومتنوعة للتأثير على الرأي العام العالمي. فقد عبأت الطبقة المثقفة الغربية، مستخدمة الصلات الوثيقة بها، ومستفيدة من المشاعر المؤيدة للصهاينة. وأدى ذلك الى اعلان اعداد كبيرة من هذه الشخصيات، سحبها لخدماتها ومساهماتها في أية نشاطات لليونسكو. وقامت بالضغط على المؤسسات الحكومية الغربية، التي اتخذت خطوات، أو هددت باتخاذها، ضد اليونسكو، بسبب قراراتها ضد الكيان الصهيوني. وقد جاءت هذه الاجراءات استجابة للضغط الصهيوني المباشر، ونتيجة للمناخ الذي نجح الكيان الصهيوني في اشاعته، والقائم على التشويه والانفعال العاطفي. كما أظهرت تعليقات الصحافة الغربية حول قرارات اليونسكو ومعانيها وخلفياتها وردود الفعل عليها، التشويه المتعمد للحقائق، الذي ظهر واضحا في المقالات والافتتاحيات والزوايا الاخبارية، التي كانت تغطي نشاطات اليونسكو.

وفي معركة الكيان الصهيوني ضد اليونسكو، ارتكزت الحملة الدعائية المضادة لقراراتها على المحاور التالية:

- ١- اعتبار القرارات الصادرة ضد الكيان الصهيوني من اليونسكو، محاولات تسييس لها، وهذا لا يمكن السكوت عليه، لأن اليونسكو منظمة مكرسة للعلم والتربية والثقافة.
- ٢- الانكار المستمر للاتهامات الموجهة الى الكيان الصهيوني، بالاعتماد على التحريف وتشويه الافكار والادعاء بأنه لا يوجد أي أساس للاتهامات ضد الكيان الصهيوني، والتي قادت الى اتخاذ تلك القرارات المعادية له.
- ٣- قدرة الكيان الصهيوني أمام ضخامة الأموال العربية، وقد كان ذلك ملحقا. اضافيا مساعدا للذرائع الصهيونية الرئيسية في معركتها ضد اليونسكو.

وهذا ما جعل الحملة الصهيونية على اليونسكو، تنجح في اقناع الرأي العام الغربي، بأن تلك القرارات ضد الكيان الصهيوني، هي قرارات ظالمة، وذات حوافز سياسية، ويدون أسس حقيقية. وأنها لا تنسجم اطلاقا مع منظمة مثل منظمة اليونسكو. والغريب في الأمر، أنه لم تقف مجلة أو صحيفة لتتبنى الموضوعات التي تطرحها قرارات اليونسكو، لتطالب الكيان الصهيوني، باتخاذ اجراءات أو تدابير لتغيير سياساتها في المناطق المحتلة.

الضغط والتشهير:

لعل أبرز محاولات العدو الصهيوني في كسب الاصدقاء ومحاربة الأعداء، هي محاولات الضغط والتشهير. وعلى الرغم من أن استقصاء هذه الحالات ليس سهلا، لأن معظم ضحايا حملات الضغط والتشهير الصهيوني، يترددون في التحدث بصراحة، عما تعرضوا له من أعمال ملاحقة ومضايقات وضغوط نفسية واقتصادية واجتماعية. إلا أن الحركة الصهيونية، نجحت بمعاونة فئات تاتمر بأمرها، في اسكات عدة أصوات تعرضت لها بالنقد. ولم يقف الأمر في هذه المحاولات عند الشخصيات العادية، بل تعداه الى شعراء وأدباء كبار، وقادة عسكريين، ووصل الى وزراء، ورؤساء جمهوريات (نموذج الرئيس النموي السابق كورت فالدهايم) وحتى اليهود أنفسهم، فانهم يتعرضون لحمولات الارهاب والتشهير في حالة انتقادهم للكيان الصهيوني (اليهودي الأمريكي الفرد ليننتال) ويتمثل رد الفعل الصهيوني ضد من ينال من سمعة الكيان الصهيوني في أي مقال يكتب، باتباع الأسلوب التالي:

- ١- ملء الصحف بالاحتجاجات والاستنكارات والتذكير بملايين اليهود الذين لاقوا حتفهم على أيدي النازيين؟! ويتولى ذلك العمل عدد من المحترفين الصهاينة، الذين يمارسون هذا العمل بشكل واضح.
- ٢- اللجوء الى الأصدقاء من غير الصهاينة، لكتابة الردود على من ينال من سمعة الكيان الصهيوني.
- ٣- توجيه الوفود الى الصحيفة التي ظهر فيها المقال، ومقابلة رئيس تحريرها، وابداء استياء اليهود من موقف الصحيفة المعادي للشعب اليهودي.
- ٤- عقد مؤتمر صحفي، يرد فيه على المقال، وتوزع

وقائع المؤتمر على الصحف لنشرها.

- ٥- اعراب المؤسسات والشركات الصهيونية عن استيائها من موقف الصحيفة، والتهديد بوقف اعلاناتها.
- ٦- الغاء عدد من القراء اشتراكهم في الصحيفة.
- ٧- انهيار المكالمات الهاتفية والرسائل على كاتب المقال، وكلها سب وشتم وتهديد ووعيد.

وغالبا، وبعد أسابيع من الحملة التشهيرية، ينتهي دور المحرر أو كاتب الرأي في الصحيفة.

شراء الاقلام المعروضة للبيع:

وقد برعت الحركة الصهيونية في شراء الاقلام المعروضة للبيع. وعادة ما تدعو اصحابها لزيارة دولة الكيان الصهيوني، وتضع امامها شتى المغريات والمعلومات اللازمة، لابراز الكيان الصهيوني، وفق ما تريده الدعاية الصهيونية.

تشويه الاستشهادات:

يبرع الاعلام الصهيوني في تشويه الاستشهادات، وذلك باخراجها من سياق النص الكامل، وتقديمها مبتورة ناقصة، لتخدم الغرض الذي يريده. وكثيرا ما يختلق الاعلام الصهيوني التصريحات وينسبها الى مراجع معينة. كما أنه يعتمد في كثير من الأحيان الى تزيف الصور وتوزيعها في شكلها المزيف.

ان الوقوف على وسائل الاعلام الصهيوني، التي ذكرت سابقا، تدل دلالة واضحة على قدرة هذا الاعلام في الانتشار والاتساع وتزوير الحقائق وتشهيرها. وقد كان هذا الاعلام، طوال السنوات التي مضت، وسيلة الحركة الصهيونية في الوصول الى غايتها. وقد استطاعت استغلال المواقف العديدة وتوظيفها لمصلحتها. وهي بذلك تسرح وتمرح، في غياب توجه اعلامي، يتحدى الاباطيل الصهيونية، ويكشف زيفها. وما ورد سابقا، ليس الا أساليب تجعل الباطل حقا، وترسل الظاهر الى أعماق الباطن. في محاولات لاخفاء الحقيقة بالتشويه والتزوير. وليس أدل على ذلك، من نجاح الصهاينة اغتصاب أرض، وتشريد شعبها، وادعائهم لأحققتهم بها. وتلك هي الكذبة الكبرى. التي لا تزال تتحول وتجدل في أرجاء

المعمورة ■

استقرار. وهذا ينطبق ايضا على الشعب الفلسطيني، والذي عانى الكثير من خلال احباطات).

ولكن ادارة بوش لم تكن وفية لالتزاماتها، حتى المجحفة منها، وخاصة المتعلقة بضمانات القروض، التي تهمل تهجير اليهود السوفييت وغيرهم الى بلاندا. ولم يلعب فريق الادارة الامريكية الدور الوسيط المنحاز فقط، ولكنه كان يتأمر على وفدنا، ويدفعنا للخوض في المياه الاسرائيلية، لتواجه الاجوبة الأكثر اجحافا، من شروط التسوية ذاتها. وذلك عبر اللقاءات غير الرسمية، التي تمخضت عنها صيغة ما يسمى بالبنستونات، والتي اطلق عليها احد الاخوة البنستونات الشبيهة بالجبة السويسرية (SWISS CHEESE BENTOSTONIZATION) اي مجموعة دوائر معزولة عن بعضها البعض في محيط شامع من المستوطنات والوجود العسكري الصهيوني.

اذا كان الوسيط الامريكي وهو في ذروة ممارسته للسلطة، خلال عام كامل، لم يقدم لوفدنا غير خيبات الامل والوعود الكاذبة. فما الذي يمكن ان نتوقعه من في الجولة الثامنة والاخيرة، بالنسبة لمجموعة تلاميذ كيسنجر الصهاينة. ولكن اذا كان هنالك استعداد من ادارة بوش باعادة الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، فلا بد من المشاركة في الجولة الثامنة.. لان هذه المشاركة لا تقلل الخسائر فحسب، وانما تضيف رصيذا ايجابيا لوفدنا ولمنظمتنا.

ان مجمل التحركات التي قامت بها القيادة الفلسطينية، لتدعيم الموقف التضالي الفلسطيني، وفي سبيل دعم الانتفاضة، وتثبيت موقع منظمة التحرير الفلسطينية، في كافة المجالات، وعلى جميع المستويات العربية والدولية، وستشكل في حصيلتها الارضية التي سيتم اتخاذ القرار على اساسها، بعيدا عن اية ضغوطات تتعارض مع مصلحة الشعب الفلسطيني.

ان الوحدة الوطنية الفلسطينية، التي هي من امضى اسلحة ثورتنا وشعبنا في مسيرتنا التضالية، تحتم علينا ان نأخذ بعين الاعتبار الرأي المنطلق من ارضية فلسطينية الهدف والهوى والمصلحة. وهي ان كانت كذلك، فان محصلتها تصب في مصلحة الشعب الفلسطيني. فالموقف الرافض لمسيرة التسوية الزاهنة، والذي يرى انها لن تقود الى انسحاب العدو الصهيوني من الارض المحتلة، لابد ان يكون البديل، الذي تشكل لديه، هو تصعيد القتال والجهاد ضد العدو الصهيوني، وضد جيشه المحتل وعصابات المستوطنين، الذين يندسون تراب فلسطين، ويهددون حرمة القدس والاقصى والصخرة والقيامة والمهد.

وفي الوقت نفسه، فان الذين يرون المشاركة في مسيرة التسوية قدر لا بد منه، ولن نستطيع ان نقاطعه، حيث لا بديل ولا خيار لنا، ويطرحون دائما اسئلة من نوع.. وهل اذا خرجنا من المفاوضات أو علقناها يستوقف الاستيطان؟ وهل تعود القدس بالمقاطعة أو بالتعليق؟ نقول لهؤلاء الاخوة.. اذا كانت القدس لن تعود بحضورنا.. فلا يجوز الاستمرار، الذي يحاول به العدو الصهيوني، اضعاف الشرعية بوجودنا على تهويد القدس واغتصابها، واضفاء الشرعية على احتلاله البغيض.

نحن ندرك اهمية الدور الفلسطيني. وبالتالي ندرك اهمية دور منظمة التحرير الفلسطينية في عملية التسوية. وتذكر امريكا اهمية الدور الفلسطيني. وهي تدرك الآن بعد مسيرة عام كامل، ان المحرك لمجريات الامور ولمسيرة التسوية، هو ما كانت تصفه باللاعب الخفي، منظمة التحرير الفلسطينية. وقد ظهر هذا اللاعب رغم انه كل محاولات الاخفاء في اروقة المؤتمرات المتعددة، بفرض صيغة اعضاء المجلس الوطني في الوفود، فاصبح الخفي ظاهرا، وصار المطلوب من الوفد الاسرائيلي، ان يغمض عينيه حتى لا يراه.

عندما قررنا في موسكو عدم الدخول، توقف الجميع واستمع الى مطالبنا. وعندما تم الاصرار على بقاء الاخ محمد الحلاج عضو المجلس الوطني الفلسطيني، رئيسا للجنة اللاجئين في اوتواوا.. بقي الحلاج.. وعندما نصر على ان مشاركتنا في المرحلة المقبلة، تتطلب اعادة النظر بشروط مدريد المجحفة. ونصر على تعديلها الى مدريد الثاني، حيث تشارك الامم المتحدة بفعالية، وكذلك الاعضاء الدائمون في مجلس الامن. ان موقفا من نوع موقف الرئيس ميثران، الذي اعلنه، وهو في ضيافة رابين مؤخرا، بان منظمة التحرير الفلسطينية، هي الاساس في عملية السلام. لا بد ان يكون له التأثير في خلق الاجواء الايجابية، لصالح الوضع السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، في اطار عملية السلام.

ان اكثر الاوقات مناسبة بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية، ان تخلق الصدمة الضرورية، لكل الذين يعتقدون، انها ادمنت العبور في الممرات الاجبارية، والاذعان للشروط المجحفة، بان تعلن المنظمة عن ضرورة تأجيل الجولة الثامنة للمفاوضات، لما بعد العشرين من يناير، موعد استلام كليتوتون رئاسة الولايات المتحدة. ويمكن التراجع عن تحقيق هذه الصدمة، فقط، في حال امكانية تحقيق صدمة من نوع آخر، للذين يعتقدون ان الولايات المتحدة لن تعيد الحوار مع منظمة التحرير

الفلسطينية. ففي حال موافقة ادارة بوش الراحلة على استئناف الحوار مع المنظمة تكون الصدمة قد تحققت بشكل ايجابي.

لقد اعلن بعض العرب المشاركين في عملية التسوية عن استعدادهم للمشاركة في الجولة الثامنة، دون التشاور معنا والاستماع الى رأينا. ونعتقد ان هذا الموقف التفردى، يعطي الحق للمنظمة ان تأخذ الموقف، الذي يحقق مصالح الشعب الفلسطيني. خاصة وان اخواننا العرب يدركون ان جوهر عملية السلام لا يتحقق بتعديل حدود هنا، او انسحاب هناك، وانما هو قضية وجود الشعب الفلسطيني، وقضيته المركزية قضية فلسطين، قضية القدس، قضية الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف. وان وجود الاطراف العربية المشاركة في مسيرة التسوية، وان كان تحت شعار الممارات المختلفة، السورية واللبنانية والاردنية، فان المسار القومي العربي هو المسار الواحد الذي تصب فيه كل الجهود باتجاه القدس، وباتجاه الجوهر الذي به وعبره، تتحقق كل الاهداف الاخرى لكل الشعب العربي والامة العربية.

وحتى لا نخدع انفسنا، علينا ان ندرك ان ادارة كليتوتون، ليست اقل تعاطفا مع الكيان الصهيوني، ان لم تكن اكثر من ادارة بوش، خاصة من الناحية العقائدية الاخلاقية، التي تتميز فيها نظرة الحزب الديمقراطي نحو "اسرائيل" عن نظرة الحزب الجمهوري. فاذا كان الحزب الجمهوري يرى فيها حليفا استراتيجيا، يلعب دورا في مواجهة اعداء النظام الرأسمالي، خاصة في مرحلة الحرب الباردة. فان الحزب الديمقراطي يرى فيها قيمة حضارية وثقافية، وواحة للديمقراطية في منطقة الشرق الاوسط، والتي يجب ان تلتزم امريكا بحمايتها. وهنا علينا على ان لا نبخس انفسنا حقها. فالحرب الباردة انتهت. والاستقرار في المنطقة اصبح مطلبا امريكيا. ونحن فقط، القادرون على زعزعة هذا الاستقرار، ما دامت الشرعية الدولية الى جانبنا، وما دامت قرارات هذه الشرعية لم تطبق، وما دام العدو الصهيوني يستمر في احتلال ارضنا.

نحن بتصعيد نضالنا، وبالتمسك بحقوقنا الثابتة، غير القابلة للتصرف، بما فيها حقنا في العودة، وتقرير المصير، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف. قادرون على فرض الاستقرار الفلسطيني.. السلام الفلسطيني.. الذي يقوم على اساس العدالة. والتي بدونها لا يمكن لشعبنا ان يسمح بامن او استقرار او سلام، يعود على حساب حقوقه المقدمة.

وانها لثورة حتى النصر



لا وقت للنسيان

(٣)

ويقولون.. داخل المدينة والقرية لكم..
وتخرج الدبابة الى كتف المدينة حيث التلال
التي ترى..
ويقولون.. لكم أشياء كثيرة.. تهتم
بالتعليم والصحة والمجاري.. و.. و..
ولنا فقط الأمن والسيادة الخارجية.
(حكاية شيلوك مرة أخرى)
ويقولون.. لكم الأرض ما عدى القدس
ومكان المستعمرة و..
همس بعضهم: .. آه.. حينها نخلص من
حجر الانتفاضة، وتبقى "المستعمرة" لنا..
ويهمس بعضنا.. ماذا يظل من جذوة
الروح الملتهبة..

(٤)

"ان مع العسر يسرا"
لا وقت للنسيان، فخارطة الوطن في
الجسد القتيل،

وفي الحزن النبيل

وفي الايادي القادمة،

لا وقت للنسيان، فتحت كريات أربع،

هضاب لعنب الخليل

وتحت "أم الرشراش" وطن ونخيل،

لا وقت للنسيان

لا وقت للنسيان

(١)

أقطع من لحمه بقدر دينك..؟ ولكن لا
تسقط منه ولو قطره دم؟ بتلك الحيلة والحدة
في التعامل مع الحق.. استطاع القاضي أن
ينجي "المدعى عليه" من ادعاء بحق
للمدعى وهو ليس بحقه..
وتلك هي معاني النص الخالد لشكسبير
في وصفه عن "شيلوك" في روايته الخالدة
تاجر البندقية..

ولكن شيلوك الجالس هناك "لا زال"
يعيد عناوين المساومة انه يريد رطل اللحم..
ويقيم المرافعات التي تسمح له بقطرات دم
ترافق رطل اللحم المقطوع؟

ولذا لا تستطيع عين المراقب للحوارات
"المفاوضات" الا أن تتذكر ضرورات حكمة
ذلك القاضي النزيه وبراءة الفقير الذي كان
عليه في لحظة أن يدفع رطلا من لحمه الحي
ثمنا لرائحة اللحم المشوي.

(٢)

ما بديل اللحظة الضاغطة؟ غير الصبر
الجميل..

ان لم تمطر هذه الغيمة، فالسماء حبلى،
وفي الافق غيم يبنى بالمطر الوفير..
أحرث وقلب أرضك.. فالمطر وفير.

- الاتصالات والمراسلات -

البريد الخاص - 1080 ص. ب. 18 تونس - الجمهورية التونسية - فاكسميل : 767599